الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
دراسةحالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

من إعداد الطالب:

بوبكر محمد زكرياء

تحت إشراف:

الأستاذ بوزيان العجال

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مؤطرا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	عتو الشارف	أستاذ جامعي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

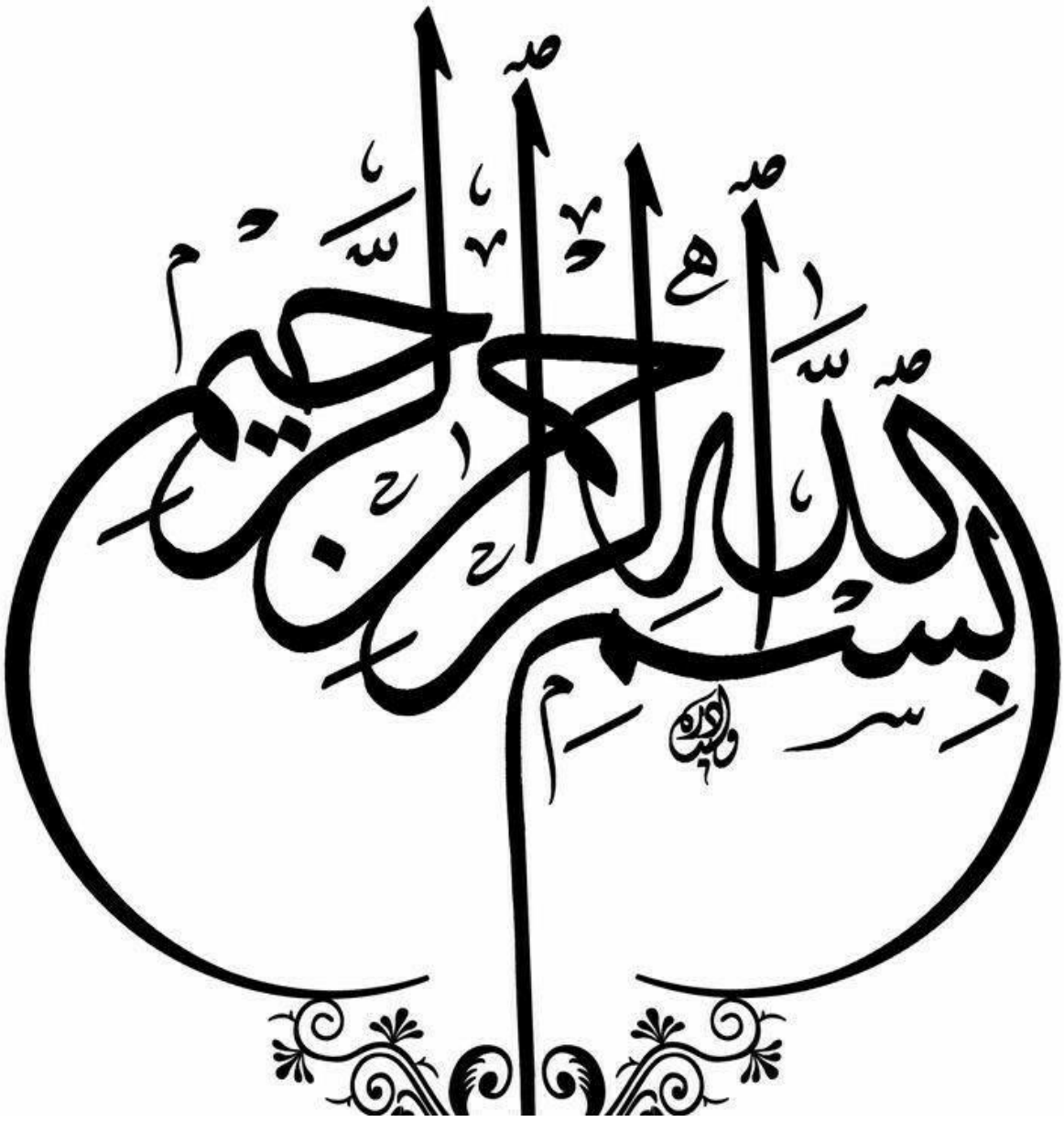
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِى أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِين

صدق الله العظيم النمل الآية 19 |

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه أن منا علي لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أمابعد:

صعبة كلمات الشكر عند انتقاؤها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورنا وعدم إيفائها حق صانعيها.

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر العرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف "الأستاذ بوزيان العجال " حفظه الله ورعاه وجعله ذخرا للعلم ونفع به الأمة. و الذي سهل لي طريق العمل و لم يبخل علي بنصائحه القيمة و لا من وقته.

وأتوجه كذلك بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى جميع اساتذة .

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة، والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم. أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح: الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما، إلى من ترعرعت معهم وبينهم، اخواتي، إلى جدي و جدتي حفظهم الله وكل الأهل والأقارب من قريب وبعيد، إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرق أساتذتي الكرام إلى رفقاء الدرب الذين كانوا مثابة اخوة، زملائي واصدقائي الاعزاء. إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكروتقدير	
مخص	
قائمةالمحتويات	

قائمةالأشكال	
قائمةالجداول	
قائمةالمصطلحاتوالمختصرات	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	**02**
الفصلالأول : الإطارالنظريوالعمليلحوكمة الشركات	**07**
المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات	08
المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها	12
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني: الاطار التطبيقي لحوكمة الشركات	18
المطلب الاول : محددات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها وأبعادها	18
المطلب الثاني : أهمية حوكمة الشركات وأهدافها	19
المطلب الثالث : تجارب بعض الدول و الجزائر في تطبيق الحوكمة	21
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: جودةالمعلوماتالماليةوعلاقتهابحوكمةالشركات	**29**
تمهيد الفصل	30
المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبة	31
المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	31
المطلب الثاني المعلومة المحاسبية (الخصائص، المستخدمون و مصادرها)	33
المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية	38
المبحث الثاني: حوكمة الشركات كالية لتحقيق الجودة المحاسبية	42
المطلب الأول : البعد المحاسبي لحوكمة الشركات	42
المطلب الثاني : انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح عن جودة المعلومات المحاسبية	44
المطلب الثالث : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: دورحوكمةالشركاتفيتحقيقجودةالمعلومةالمحاسبيةلشركةأليانسللتأميناتالجزائرية	**49**
تمهيد الفصل	50
المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	51
المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	51
المطلب الثاني الهيكل التنظيمي لشركة اليانسللتامينات الجزائرية	52
المطلب الثالث: تطور شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	54

المبحث الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	56
المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمةو الاطراف الفعالة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	57
المطلب الثاني : واقع جودة المعلومات المحاسبية و ادوات الافصاح عنها	62
المطلبالثالث: دور الآليات الداخلية و الخارجيةلحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	66
خلاصة الفصل	73
خاتمة عامة	75
قائمةالمرارجع	
قائمة الملاحق	
الملخص	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	

مقدمـة عامـة

مقدمة عامة

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع - سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت - مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسات الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح ، إذ أن أي تضليل في المعلومات الواردة في القوائم من شأنه أن تفقدها مصداقيتها والذي ينعكس مباشرة على قرار الاستثمار باعتباره من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن انهيار العديد من الاقتصاديات راجع إلى عدم الامتثال إلى المبادئ المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات والبيانات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد تعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومة المحاسبية وبالتالي فقدان أهم عنصر يميزها ألا وهو جودتها، لذا زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية،

- أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يتبين أهمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات لتفادي التلاعب المالي والمحاسبي ولما لهذا من أثر على مصداقية وجودة المعلومة المحاسبية المحاسبية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية , و هل تساهم فعلا في ذلك لدى الشركات ؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المقصود بحوكمة الشركات وماهي أسسها ومبادئها النظرية ؟
2- ما هي علاقة المعلومة المحاسبية وكذا الشفافية والإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟
3- هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ؟
4- كيف تساهم آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مصداقيتها؟

- **ثانيا: فرضيات البحث**

للإجابة على مختلف

هذه التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث نطرح الفرضيات التالية:

1- تعمل حوكمة الشركات على تنظيم قواعد ادارة الشركات و العلاقات التعاقدية بين كافة الاطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة.
2- تعد المعلومة المحاسبية من المحددات الرئيسية لدرجة حوكمة الشركات..
3- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشركة اليانس يسمح بانتاج معلومات محاسبية اكثر مصداقية وشفافية.

- **ثالثا: أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

1- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة.

2- تحديد أليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها.

3- التعرف علي ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول علي معلومات محاسبية دات جودة و مصداقية.

4- التعرف على واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ حوكمة

الشركات.

رابعا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلومة المحاسبية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوي الحقوق في الشركة وكذا الالتزام بالمبادئ الخاصة بها في البيئة الاقتصادية الجزائرية الأمر الذي يسمح بتقديم قوائم مالية لأصحاب المصالح تتسم بالخصائص النوعية للقوائم المالية

خامسا : منهج الدراسة

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضيح آلية عمل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية اعتمدنا المنهجين العلميين كالتالي:

- المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظريةللموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية. –

منهج دراسة حالة: اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

- الاهتمام الشخصي للموضوع باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الاقتصاد.

- سياسة التحرير المالي والإنفتاحات على الاقتصاديات العالمية التي انتهجتها الجزائر والتي تلزمها علىتبني مفهوم حوكمة الشركات لتفادي الأزمات

- الدور الايجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المتمثل في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

- بيان وتشخيص شفافية وجودة المعلومات المحاسبية لما لها من مزايا تخدم الاقتصاد الوطني وكذا جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية للمؤسسات.

سابعا: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

* بن عيسى عبد الرحمان " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية دراسة نظرية تطبيقيةمذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير - محاسبة ومالية-جامعة المدية، الجزائر، 2009) وتمحورت الإشكالية الرئيسية للبحث حول مدى توفير الحوكمة للمعلومات اللازمة للسوق المالي ساءا فيما تعلق بالكم أو النوع أو التوقيت المناسب وقد اعتبر الباحث أن الحوكمة هي مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها التحكم في المؤسسات من قبل المساهمين ومن هذه الأدوات المراجعة الداخلية و الخارجية مجلس الإدارة، لجان المراجعة وقد اعتبر الباحث أن هذه الأدوات تعمل وفق مبادئ أساسية (الإفصاح و الشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وحماية حقوقهم، مسؤوليات مجلس الإدارة)، وتوصل الباحث إلى أن الحوكمة تعمل على الرفع من درجة كفاءة السوق المالي من خلال العمل على توفير المقومات الأساسية خاصة المعلومات عن طريق الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.

*** عمر علي عبد الصمد." دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكم ة المؤسسات " مذكرة ماجستير ،جامعة المدية ، الجزائر ،2008.**

وتوصل الباحث إلى أن حوكمة المؤسسات تمثل الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها و دراستها للمخاطر وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

الدور الكبير الذي لعبه إصدار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على بيئة الأعمال والذي انعكس على أداء المراجعة الداخلية، فبالإضافة إلى الفحص والتقيم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستثمارية بما يضيف قيمة للمؤسسة، والتي تطبق حوكمت الشركات. * حمادي نبيل " التدقيق الخارجي كاليةلتطبيق حوكمة الشركات" (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة آلية جامعة الشلف 2008).

حيث تمثلت إشكالية هذا المبحث في كيفية الاستفادة من التدقيق الخارجي كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات، وقد حاول الباحث تناول هذا الموضوع من خلال إدراج مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة ومبادئها ، وكذا الجهود الدولية لوضع قواعد الحوكمة المؤسسات وهذا في الفصل الأول تم تناول في الفصل الثاني الإطار النظري للتدقيق الخارجي كفصل تمهيدي للفصل الثالث والذي تم التطرق فيه إلى دور التدقيق الخارجي في الحد من المشاكل الناجمة عن عقد الوكالة والتقليل من فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة ليسقط في الأخير دراسته على مجمع صيدال من خلال واقع التدقيق الخارجي كآلية لحوكمت المؤسسات في مجمع صيدال ، وبذلك يكون هذا البحث قد اقتصر على دراسة آلية واحدة من اليات الحوكمة وهي التدقيق الخارجي من حيث الدور الذي من الممكن أن تقوم به من اجل التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات.

* حسين عبد الجليل آل غزوي " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية 2010).

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية .

ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل ل: 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وذلك عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أعلى مستوى للإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات.

- عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

* دراسة (Good and Seow ,2002) تناولت "تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و دور المراجعين والمديرين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة "، وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

ثامنا: حدود و مجال الدراسة

حدود مكانية:دراسة حالة لشركة أليانس

حدود زمنية: تعذر علينا اجراء التربص بسبب الظروف و الاجراءات الوقائية للحد من انتشار وباء كورونا

تاسعا: هيكل البحث

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول متكاملة فيما بينها فصلان نظريان وفصل تطبيقي، وهذا على النحو التالي:

مقدمة: تم فيها طرح إشكالية البحث.

في الفصل الأول : "الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات " تطرقنا إلى نشأة حوكمة الشركات ودوافعظهورها بالإضافة إلى مفاهيمها ومحدداتها والمبادئ التي ترتكز عليها حوكمة الشركات ، كما قمنا بعرض تجارب بعض الدول الغربية والعربية في حوكمة الشركات وفي الأخير تناولنا واقع حوكمة الشركات فيالجزائر.

أما الفصل الثاني : جودة المعلومات المحاسبة وعلاقتها بحوكمة الشركات " تم التطرق إلى المعلومات المحاسبية مفهومها وأهميتها وخصائصها وعرض مفاهيم ومعايير جودتها، بالإضافة إلى انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح عن جودة المعلومات المحاسبية

في الفصل الثالث: "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية" "تم تقديم عرض حول الشركة محل الدراسة من خلال التعريف بالشركة وإعطاء ر أس مالها والتطرق إلى انضمامها لبورصة الجزائر كما حاولنا رصد واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وفي الأخير قمنا بتوضيح دور وفعالية آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

وخاتمة تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات واقتراح بعض التوصيات وآفاق للبحث.

الفصل الأول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

تمهيد الفصل :

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الأزمات المالية والاقتصادية وما تبعها من انهيارات مالية لعديد الشركات، وذلك نظرا للتلاعبات والغش المالي والفساد الإداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات أو ما يطلق عليها "حوكمة الشركات".

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحليين إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة لصالح الأفراد والشركات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

وللإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض مفهوم الحوكمة الذي أبرزته أزمة الثقة في المجال المحاسبي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات.

المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم وبالأخص في الدول المتقدمة، سعيا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.[1]

المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين و قواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات.[2]

الفرع الأول:التطور التاريخي لحوكمة الشركات

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهوره أولا للأمريكيين Berle&Means سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهم: ''الشركة الحديثة والملكية الخاصة"[3] الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد ، فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.الذي ادى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة

[1]- طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص27. 2 محمد مصطفيسليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15

[2]- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدية، 2008-2009 ، ص7

[3]-* Alain Fient et autre, gouvernement d'entprise,deboech, paris, 2005, p17.

الشركات والمساهمين، ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل النظرية الوكالة، حيث تسلم هذه النظرية على أن الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم)، وذلك بتفويض منه وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف، وهكذا نادت هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح للفئات المختلطة المرتبطة بالشركة، وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقومبه أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وذلك باعتبارهم الجهة التي تمس بزمام الأمور داخل الشركات و كذلك تطرق كل منMeckling&Jense سنة 1976 و Foma سنة 1980 للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات .وبإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة.[1]

أدى توسع الشركة وزيادة حجم نشاطها إلى ظهور اهتمام كبير بالمعاملات المتعلقة بها، والتي أصبحت تشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرارات، حيث تناول Williamson في سنة 1985 نظرية تكاليف الصفقات المعاملات)، هذه النظرية تنشأ من خلال العلاقات التعاقدية التي تربط بين كل المساهمين، الدائنين، الأجراء، الموردين، المسيرين.[2]

أما في سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية وذلك بإصدار تقريرها السنوي المسمى Commission Treadway والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

ولقد كان الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنةCadbury في ديسمبر1992 تقريرها والمشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة

thefinanceail Aspect of corporateGrevernace والذي طالبت فيه اللجنات بإتباع الشركات معايير ومبادئ الشركات على الأعمال وذلك بعد الادعاءات المتزايدة حول نقص الثقة والتقارير المالية منقبل المساهمين في بورصة لندن.وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاسها والفضائح المالية عن كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001 ، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organisation for EconomicCo

operation and Devlopent - وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم. كما أنه في سنة 1999 أصدرت كل من " NYSE" & " NASD " تقريرهما المعروف ب Blue Ribbon Report والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.[3]

---

[1]- محمد مصطفيسليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص16. 2

[2] -FatehDabla, le sysTeme de gouvernement d'entprisenouvelment priva Tisses An Algerie. (Etude du quelquèas), Mémoir magister en science economiques, 2006-2007, p 40.

[3]- علاء بن ثابت بن جاب الله، الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في دول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد بالفترة 4 و 5 ديسمبر 2006 ، ص2. .

أما بالنسبة لسنة 2002 تم إصدار SarbanesOxcleyAct الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.[1]

ومع تصاعد الأزمنة المالية العالمية عقد اجتماع لمجلس الاتحاد الأوربي في أكتوبر 2008 ألح خلاله بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

توجد عدة دوافع ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية ساهمت في خروج مفهوم حكمة الشركات نذكر منها:.[2]

أ- انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997: التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت العمال والحكومة، قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور واخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبة مبتكرة.

ب- تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية: مثل شركتي " Worldcom و Enron" في الولايات المتحدة سنة 2001 حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة و المحاسبة وهو ما يجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حكومة المؤسسات بشكل عام.

ت- ممارسات الشركات متعددة الجنسيات :ازدادت جراء هذه الممارسات حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات ، فهي تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارساتها الاحتكارية.

ث- ضعف نوعية المعلومات : وهو ما يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

نتيجة للانهيارات المالية لكبريات الشركات العالمية، وبعض الأحداث العالمية الاقتصادية كالأزمات وانتشار الفساد المالي والإداري في الشركات العالمية مثل شركة" Enron"، هذا ما دفع بعض الكتاب والهيئات الدولية إلى البحث فيما يعرف بمفهوم الحوكمة

---

[1]- محمد جميل حبوش، مدي إلتزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخلين , المراجعين الخارجين ومدراء شركات الساهمة العامة ، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة) ، علوم التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 ، ص22. 2

ساعد بن فرحات، بعض مبادئ واليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمينالتكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة25-26 أفريل 2011، ص5.

[2]- محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005 ، ص- ص 13-14.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة "Gouvernance" الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية.[1]

ومصطلح الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب وهي كالآتي:[2]

الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ومن ثم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة.

- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين. كما تعني أيضا استقلالية سلطة الموافقة والإقرار ومنح التراخيص وشهادات الإبراء والبراءة، وإيجاد التصرفات والحكم على نتائج الأعمال، كما تعني أيضا سلطة التدخل للحد من الممارسات الخاطئة.[3]

الفرع الثاني: تعريفات حوكمة الشركات

لقد تناولت الأدبيات الإدارية والمحاسبية عددا من التعريفات لهذا المصطلح التي تطرق لها عدد من الخبراء والباحثين والهيئات، والتي سنتناول البعض منها كالآتي:

أولا: تعريفات الحوكمة من قبل بعض الهيئات الدولية يمكن تعريف الحوكمة من قبل بعض الهيئات الدولية على النحو التالي:

أ. عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 على أنها " مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التي توفر الأطر والآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء.[4]

ب. عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيأعمالها".[5]

ت. عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أنها "عمليات تتم من خلالها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى مساهمة مباشرة في انجاز الأهداف وحفظ قيم الشركة"..[6]

ث. كما عرفها طارق عبد العال حماد" أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".

وانطلاقا من التعريفات السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم الحوكمة وهي:

---

[1]- طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص24. 2

[2]- أشرف حنا مخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 4

[3]-د محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 56.

[4]- جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007، ص03

[5]- د عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص76 .

[6]- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص149.

- أنها مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح. - تؤكد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق
- والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركات مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

الفرع الأول: الخصائص

تتمثل خصائص الحوكمة في: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المسائلة، المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية وفيما يلي التفصيل في هذه الخصائص:[1]

أ- **الانضباط:** من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.

ب- **الإفصاح والشفافية :** يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات.

ت- **الاستقلالية:** ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة

المسألة: للإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، التحقيق الفوري في الحالةإساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم .

ث- المسؤولية: وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء المجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة التقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة

العدالة: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم المشاركة في تعيين المديرين وأيضا في إتحاذ القرارات النظر للمؤسسة كمواطن صالح.

[1]- عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي، الحوكمة المؤسسية- المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة - ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص22.

ج- المسؤولية الاجتماعية: ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

الشكل رقم 01 التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

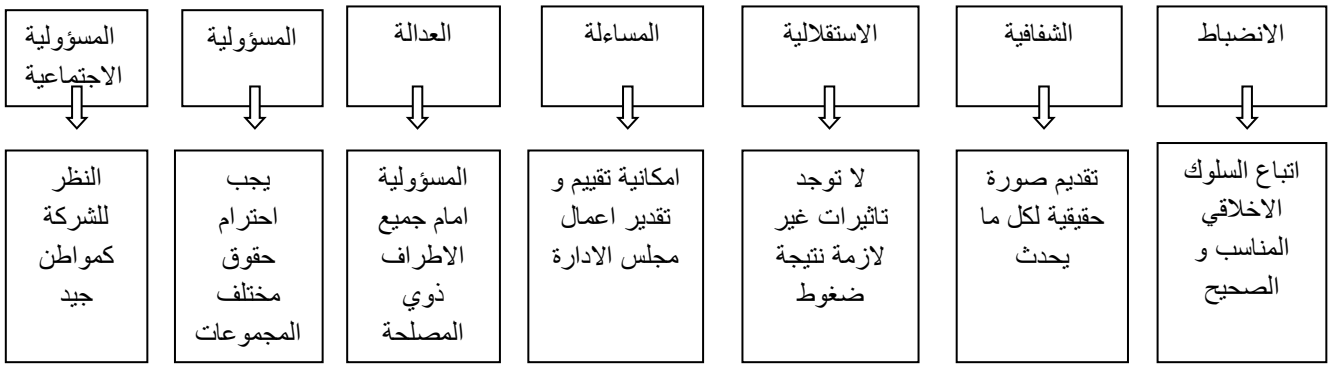

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ،التجارب،المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2007-2008 ص 25.

الفرع الثالث: مرتكزات حوكمة الشركات

لكي تتحقق الخصائص السابقة في مفهوم حوكمة الشركات وجب أن يستند هذا الأخير إلى ركائز الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مرتكزات حوكمة الشركات

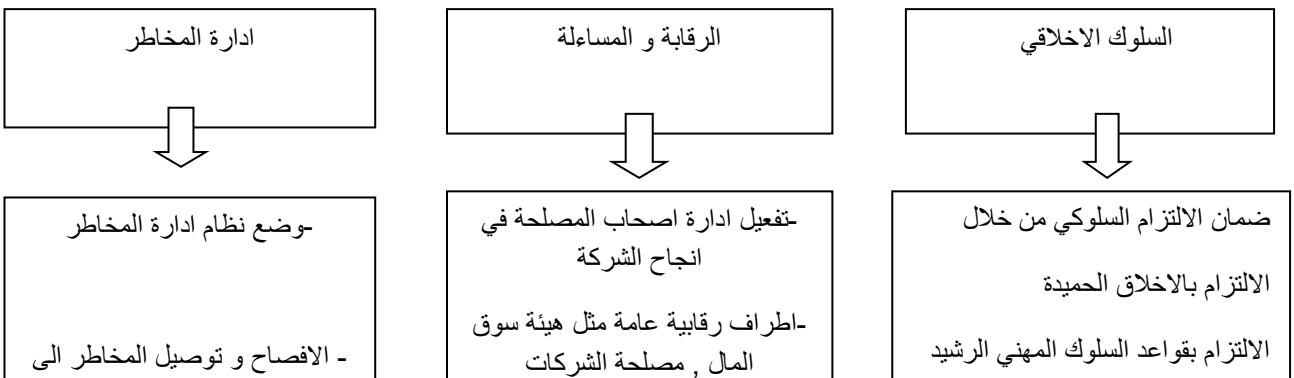

المصدر: طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف المتطلبات)، مرجع سابق ، ص 49.

المبحث الثاني: الاطار التطبيقي لحوكمة الشركات

المطلب الاول : محددات و مقومات حوكمة الشركات و الأطراف الرئيسية فيها وأبعادها

أولا: محددات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة.[1]

وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات:

المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل 1-2 أدناه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

1- المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي في البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية ،وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[2]

2- المحددات الداخلية:

---

[1]- رابح بوقرة، هاجرة غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 ، ص:9

[2]- هوام جمعة، لعشوري نوال، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية " ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي، الجزائر، ص- ص: 10 - 11.

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

شكل (03) : المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

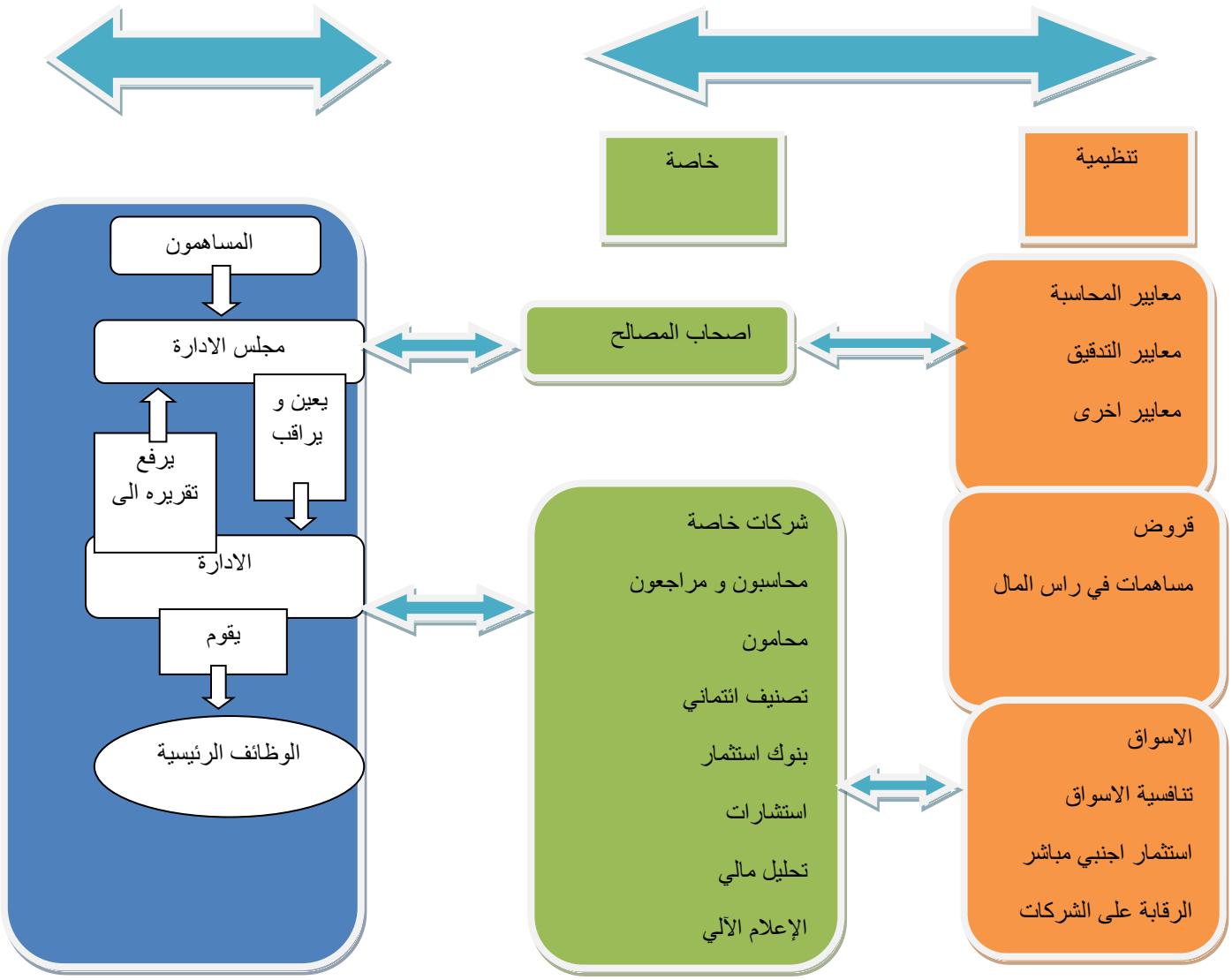

المصدر : سيد علي ميهوب، أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2014، ص: 11.

ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
2. وجود لجان أساسية - منها لجنة المراجعة - تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3. وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات
5. تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

ثالثا: الأطراف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :[1]

1 - المساهمون Les Actionnaires : هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2 - مجلس الإدارة : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العام وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

واجب العناية اللازمة Duty Of Care): ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد واجب العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة. - واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty): ويشمل ذلك المعاملة المتساوية

[1]- رابح بوقرة، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم و الأهمية، مرجع سبق ذكره، ص:09

للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافات وغير ذلك.[1]

3 - الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه

الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار .[2]

رابعا: أبعاد حوكمة الشركات.

أ. البعد الرقابي: يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في الشركة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل ....

ب. - البعد الأخلاقي: و يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية....

ج - البعدالإستراتيجي: يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أو الشركة ككل.

د - البعد الإفصاحي: وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة.[3]

المطلب الثاني : أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

من خلال ما سبق نلاحظ أن للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والشركات، كما أن لها الأهداف ومحددات تسعى إلى تحقيقها نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليما. ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي:[4]

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

---

[1]- رياضزلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:16

[2]- براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص:09

[3]- حسام الدين غضبان، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 19-20

[4]- أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص ص 4-5.| 2 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص ص 28-29.

تتجلى أهمية حوكمة الشركات فيما يأتي:[1]

أ-تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

ب- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترعى مصلحة المساهمين.

ج- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الأجانب التمويل المشاريع التوسعية.

د- تحضى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حمايةحقوقهم.

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

وتتجلى أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي:[2]

أتساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل.

ب- الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

ج- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

ومنه نجد أن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تلعب الحوكمة دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي .

فرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرة من الأهداف من أهمها :

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.

- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة .

- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.

- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة .

- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين

---

[1]- امحمدمصطفيسليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية،2008، ص 15

[2]- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث،" دور أليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص177.

- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية .

- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.

- توفير فرص عمل جديدة .

- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.

- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة

- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره ، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين ، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

الشكل رقم (04): أهداف حوكمة الشركات

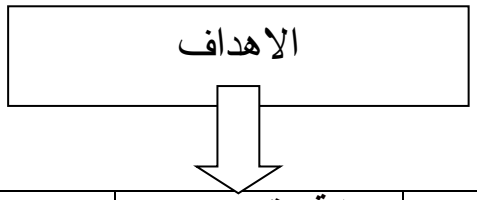

كبح مخلفات الادارة	**تقليل المخاطر**	**حماية حقوق و مصالح المساهمين**	**تعميق دور الاسواق المالية**	**زيادة الثقة و الاقتصاد الوطني**
اظهار الشفافية	**تحسين الاداء المالي**	**الحفاظ على السمعة الاقتصادية**	**الانفتاح على الاسواق المالية**	**الالتزام بالسلوكيات و الممارسات المهنية**

المصدر : طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف . الطبعةالأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص45.

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول و الجزائر في تطبيق الحوكمة.

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

من الملاحظ أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ظهر بصورة واضحة بفضل صندوق المعاشات العامة، الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة حيث قام بتعريف حوكمة

الشركات، و إلقاء الضوء على أهميتها و دورها في حماية حقوق المساهمين، و قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات.[1]

أ- مبادئ حوكمة الشركات الأساسية:

- يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.

- يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة بدون حضور الأعضاء التنفيذيين.

- عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضو مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين، و يطلق على هذا العضو اسم "عضو مجلس الإدارة القائد ".

- إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين.

- لا يقوم أي عضو بأي عمل استشاري.

- يجب أن تتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين المبالغ النقدية و الأوراق المالية.

ب- الخطوط الإرشادية لحوكمة الشركات

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة و مساهمي الشركة الاتفاق على تعريف موحد للاستقلال"، و إلى أن يتم الوصول إلى مثل هذا الإجماع يجب على كل شركة أن تقوم بإصدار التعريف الخاص بها في تقريرهاالسنوي.

- يجب على مجلس الإدارة وضع وظيفة عضو مجلس الإدارة في الاعتبار و اتخاذ الخطوات نحو الانفتاح على أفكار جديدة.

- يجب على مجلس الإدارة إعادة فحص التنسيق التقليدي لمراكز المسؤول التنفيذي و لرئيس مجلس الإدارة عند اتيار مسؤول تنفيذي جديد.

- يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة خطة فعالة لتعاقب المسؤولين التنفيذيين، كما يجب أن يحصل على تقارير دورية من الإدارة.

- يجب أن يحصل كل أعضاء مجلس الإدارة على حرية الوصول إلى الإدارة العليا مع المسؤول التنفيذي، أو المدير القائد الذي يعمل كحلقة وصل.

- يجب على مجالس الإدارة مراجعة حجمها بصورة دورية لتحديد الحجم الأكثر فعالية.

- يجب على كل مجلس الإدارة وضع التوقعات السلوكية الفردية لأعضاء المجلس والتي تتعلق بالحضور والاستعداد و المشاركة و الإخلاص.

- المسؤولون التنفيذيون المتعاقدون يجب ألا يستمروا في العمل كأعضاء مجلس إدارة. |

كما قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية سنة 1987 بإصدار تقريرها treadway، الذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية، و ذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، و تقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.[2]

ثانيا: تجربة كندا

[1]- بوقرة رابح، غانم هاجرة،" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري"، مرجع سبق ذكره، ص:18.
[2]- حسام الدين غضبان، محاضرات في حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص- ص:78- 81.

نشر في كندا تقرير Dey سنة 1994 الذي وضع إطارا لحوكمة الشركات في كندا، وظهرت نسخة معدلة لهذا التقرير في نوفمبر 2001، فإلى جانب التوافق و الالتزام فإنه تم الاهتمام ببناء ثقافة الحوكمة من جانبالمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، و بورصة تورنتو للأوراق المالية، وقد ركز هذا التقرير على مسائل أساسية عديدة على جانب التوافق و الالتزام، و هي بشكل أساسي بناء ثقافة حوكمة صحية:

1. ماهي الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتقوية سلطات مجلس الإدارة؟.

2 - الدور الحاسم الذي لابد أن يلعبه المجلس في اختيار أعمال التنفيذيين.

3. المسائل الخاصة بأن الأعضاء المستقلين يجب أن يتواجدوا بقوة في الشركات التي بها مساهمون هامين.

ثالثا: تجربة فرنسا

توجد عدة عوامل جعلت أطراف السوق أكثر اهتماما بقواعد الحوكمة و إدارة الشركات في فرنسا، ومن أبرز تلك العوامل هي: زيادة وجود المساهمين الأجانب، ظهور صناديق المعاشات، و الرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وتولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب الأعمال في فرنسا هما: المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين، و الجمعية الفرنسية للمنشآت خاصة اللذان قاما بإنشاء لجنة قواعد إدارة الشركات التي كانت برئاسة فينو Vienot، وقد صدر تقرير فينو سنة 1995 الذي جذب الكثير من الاهتمام إلا أن التقرير لم يقترح إدخال تغيرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، و أيضا لم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات و يتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات منها:

- يجب على كل مجلس إدارة أن يضم عددا لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين.

- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا و مناسبا من أسهم شركتهم.

- يجب أن تكون لكل مجلس لجان مراجعة، مكافئات، و ترشيحات، و كذلك يجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

رابعا: تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات:

حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مسايرة الدول في موضوع حوكمة الشركات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة الشركات في الجزائر تحت تسمية " ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر"

1- إعداد الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، بذلت الجزائر جهودا مكثفة لتحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، حيث يعتبر موضوع حوكمة الشركات من بين المواضيع المهمة التي تجذب اهتمام الجزائر في ظل الواقع الراهن، إذ أنه أصبح أولوية واستراتيجية وطنية، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية قصد تعزيز قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق متطور ومفتوح .وعليه انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي تريع الأطراف الفاعلة في عالم الأعمال، وقد حدد لهذا الملتقى هدف جوهري، يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم

الموحد والدقيق المصطلح وإشكالية الحكم الراشد للشركة،وذلك من جهة لممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء بتطوير الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية الشركات في الجزائر إضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية.

خلال فعاليات الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم ال راشد للشركات، كأول خطوة عملية، كما عملت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وزارة المالية ووزارة العدل على دعمها للمشروع بقبول رعاية الملف، وتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذا تسخ الدعم الماديبفضل الأعمال التي أنجزها فريق العمل خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008 نتج ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر، وتعتبر مبادئ الحكم الراشد المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لعام 2004، من أهم المراجع التي اعتمدها فريق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبارخصوصيات الشركة الجزائرية. يطمح الميثاق إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحكم الراشد ضمن بعد شامل ودائم للشركة الجزائرية.

وقد تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 ، أعلنت فيه كل من دائرة العمل و التفكير الخاصة بالمشروعات، جمعية كير CARE ، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وقد تم إعداده بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية، بينما يقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة حاليا بدعم التنفيذ. وما جاء في هذا الميثاق أنه يستوجب على الشركات الجزائرية أن تثق بأن مصلحتها تكون في تبتي الحكم الراشد وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتاج أكثر من قبل لحماية نفسها من الصعوبات التي تعترضها، بواسطة تبنيها لقواعد التسيير الشفاف و الاستقرار و الانضباط و الصورة الحسنة.

حيث عرف ميثاق الحكم الراشد للشركة على أنه "عبارة عن فلسفة تسييرية مجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية الشركة، بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة فيها، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك "، وبصفة عامة فإن تدابير الحكم الراشد للشركة مدونة ضمن الميثاق، والذي يشكل مرجعا لجميع الأطراف الفاعلة في الشركة.

ومن أجل وضع هذا الجهاز على أرض الواقع يتطلب إنشاء معهد جزائري للحكم الراشد للشركة حيث يتكفل هذا الجهاز بما يلي:

1. تسجيل الشركات المندرجة في هذا الميثاق والتعديلات والإثراءات التي ترغب في إدراجها.

2. تشكيل مجموعات عمل و تفكير حول اقتراحات التعديل المحتملة حول ميثاق الحكم الراشد للشركة في السياق الجزائري.

3. تنظيم لقاءات تحسيسية وتكوينية حول الحكم الراشد للشركات، لاسيما اتجاه المديرين.

4.تطوير العلاقات الدولية مع الهيئات المماثلة بهدف تبادل التجارب، والمشاركة في المنتديات والشبكات العالمية التي لها علاقة بالحكم الراشد للشركات.

يتضمن ميثاق الحكم الراشد للشركة جزأين هامين:

- **الجزء الأول:** يوضح الدوافع التي أدت إلى زيادة أهمية وضرورة الحكم الراشد للشركات في الجزائر.

- **الجزء الثاني**: يركز على المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والممونون.

كما يتضمن الميثاق مجموعة من الملاحق التي تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق وبالنسبة لمعايير الحكم الراشد فإنها تهدف إلى تحسين احترام قواعد الإنصاف و المسؤولية و الشفافية و التبعية. الجدول الموالي يبين المعايير الأساسية للحكم الراشد للشركة، و المحددة في ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر:

الجدول رقم (01) المعايير الأساسية للحكم الراشد في الشركة، والمحددة في ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر.

المعيار	شرح المعيار
الانصاف	**يعني توزيع الحقوق و الواجبات بين الأطراف الفاعلة و كذا الامتيازات و الالتزامات المرتبطة بها , و ذلك بطريقة منصفة و عادلة**
الشفافية	**يعني أن توزيع الحقوق و الواجبات و كذا الصلاحيات و المسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون شفافة و واضحة للجميع**
المسؤول	**يعني ان مسؤولية أي فرد محددة باهداف دقيقة و ليست مقسمة**
التبعية	**يعني أن كل طرف فاعل مسؤول أما الأخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة له**

المصدر: براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص :46. 2

- العلاقات التي تربط الشركة مع الأطراف الفاعلة الداخليين والخارجيين، وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر:

الشكل رقم (05): الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر

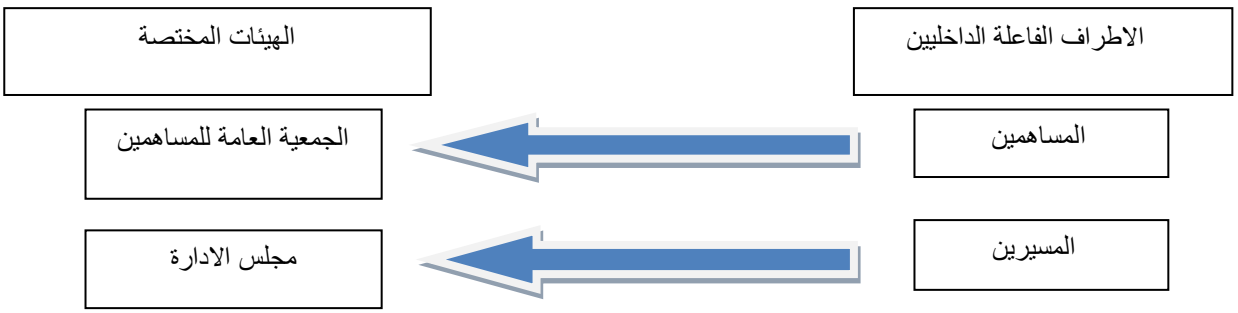

المصدر: براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة **2014، ص: 47.**

ب . علاقات الشركة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين:

تشكل المؤسسة جهاز مفتوح على العديد من الأطراف الفاعلة الخارجيين وتكون على اتصال دائم معهم، وعليه فإن هناك مجموعة من التوصيات الواجب تنفيذها قصد ملاءمتها مع حالة كل شركة لكي تتكمن من تحسين علاقاتها مع الأطراف الفاعلة الخارجيين، وتوسيع جاذبيتها اتجاههم . والشكل الموالي يبين الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر.

الشكل رقم (06) :الأطراف الفاعلة الخارجيين وعلاقاتهم المتبادلة، وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر

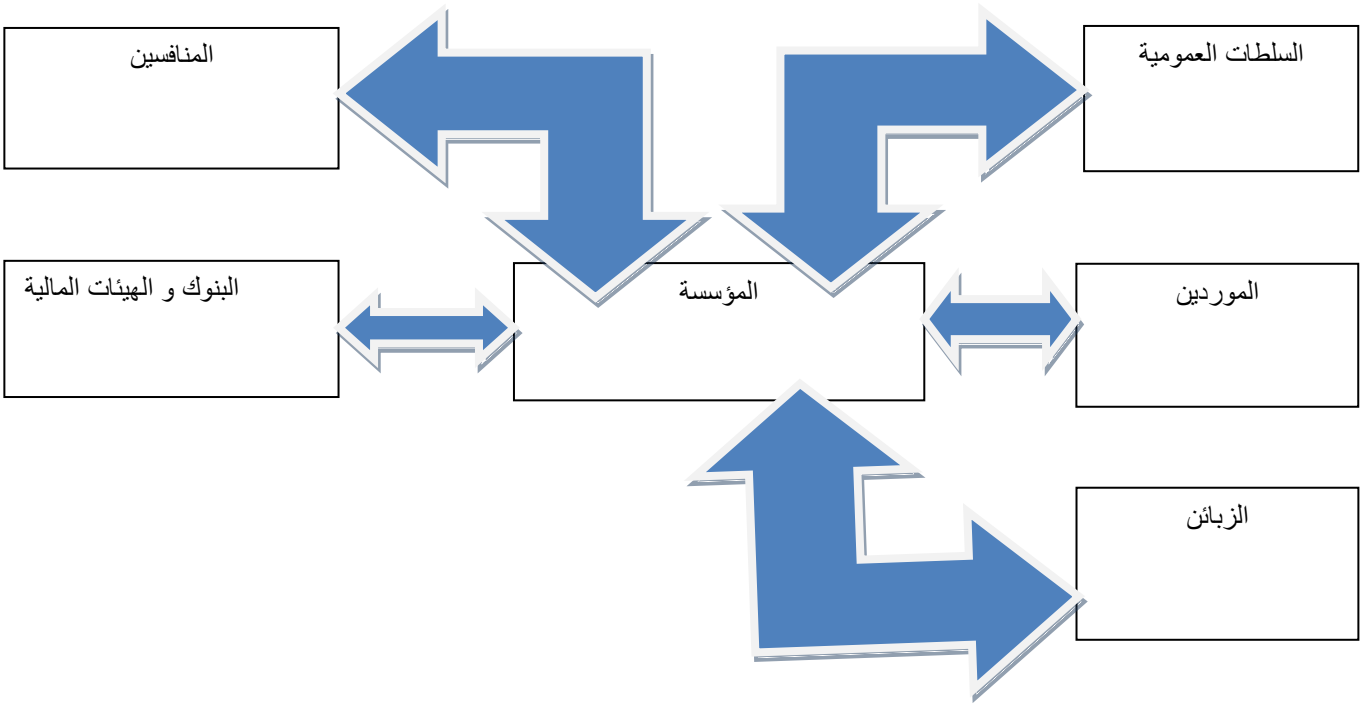

المصدر: براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص :48.

خلاصة الفصل:

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة تزايدت في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا، إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة ومضللة الإخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح من مساهمين وغيرهم. |

بعد تطرقنا لهذ الفصل والمتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات يمكن أن نستنتج أن:

- حوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر، وهو يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى إضافة الأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- حوكمة الشركات في مضمونها تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والمصداقية والشفافية، إلى جانب البحث عن تحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، كما تهدف إلى الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء المساهمين صلاحيات أكبر، من خلال تفعيل الرقابة على الأداء وتدعيم المساءلة.

- التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرشيدة.

الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات

تمهيد:

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة لخدمة الإدارة و أصحاب المصالح في المؤسسة، حيث أنها تقوم بإنتاج معلومات محاسبية و مالية في إطار منظم على شكل التقارير المالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

و لكسب ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح لابد أن المعلومات المالية المنبثقة من القوائم و التقارير المالية تتميز ببعض الخصائص تحظى بقبول لديهم ، و لهذا جاءت حوكمة من خلال آلياتها " المراجعة الداخلية "،" المراجعة الخارجية "، " لجان المراجعة " و " مجلس الإدارة " لتزيد من موثوقية و صدق هذه المعلومات، سنتطرق لكل هذا من خلال :

المبحث الأول : جودة المعلومات المالية

المبحث الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبة

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين - الداخليين والخارجيين - من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومة المحاسبة من خلال القوائم والتقارير المالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبة والخصائص النوعية لها والأطراف المستخدمة لها وكذلك جودة المعلومات المحاسبة.[1]

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية

المعلومة المحاسبية "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة الاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"

المعلومة المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات". [2]

وعموما تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها من التقييم واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية المعلومة المحاسبية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد في المؤسسة الموارد البشرية، الموارد المالية ، المعلومات).[3]

ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمؤسسة حاليا ومستقبلا وتمثل

المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.[4]

---

[1]- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الجزء الأول إطار تاريخي للمحاسبة، عمان 2002، ص 1.

[2]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزة، عمان، 2003، ص 153.

[3]- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79

[4]- زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 369

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي وكذلك لإمدادهم بالمزيد من المعرفة حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم المعلومات المحاسبية متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة.وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي تعتمد عليها المؤسسة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها آلية المعلومات حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة ، كالتخطيط للرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي تجب توفره.[1]

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:[2]

أ - النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلوماتبصورة مستمرة ودائمة.

ب ازدياد قنوات الاتصال في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورةعمودية وأفقية وتبادلها معا.

ج- التأثر بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر عليها، وقد ازدادت هاته العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها، لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها مع تلك التغيرات وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات. وانطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبة ، بذلت جهودا كبيرة من عديد الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبة وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، تبرز أهم هذه الجهود فيما يلي:

تقرير لجنة تروبلود:

الدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1973، حيث أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية وهذا من خلال بيان مفاهي من المحاسبة المالية رقم (1) نذكر منها:[3]

أ- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين، وهذا لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتنبؤ بالمقبوضات النقدية التدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح والفوائد والعائدات من البيع أو استحقاق السندات أو القروض من حيث المبالغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد.

ج- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات وحقوق المالكين وهذا يساعد على تحديد نقاط القوة المالية للشركة والضعف وتقييم السيولة والأداء.

---

[1]- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبة مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007، صص 9-10. | 4

[2]-زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، مرجع سابق، ص37.

[3] -Robert M.Truelbood.dojectives of financial reporting statement of financial accounting concepts number one http//:-www.wku.edu/jack.hall/seacl.html-date de consultation :25-07-2013.

د- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة والملائمة المالية وتدفقات الأموال وأي معلومات حول كيفية تحصيل وإنفاق النقد والاقتراض والسداد وتوزيع الأرباح النقدية.

و- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة الشركة و توزيع المسؤوليات الاستخدام المعلومات المحاسبية لصالح المؤسسة.

المطلب الثاني المعلومة المحاسبية (الخصائص المستخدمون و مصادرها)

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) خصائص لمستخدميها عند اتخاذ القرارات، وهذا من خلال بيان رقم (02) الذي صدر سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"[1]

أولا: الخصائص الرئيسية

أشارت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتين الأساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات، فكما ورد في قائمة مفاهيم(FASB) رقم (02) فإن "الخواص التي تفرق المعلومات الأكثر إفادة عن المعلومات الأقل منهما هما الملائمة والمصداقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرقة "منهما".[2]

أ- الملائمة

يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار، وتساعد المعلومات الملائمة مستخدميها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وكذلك على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة، ولكي تكون كذلك المعلومة المحاسبية ملائمة فإنه يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم وإلا فإنها سوف تكون أقل فائدة الأغراض اتخاذ القرار. وعلى هذا الأساس لكي تكون المعلومة المحاسب ويق ملائمة فإنها تجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسبة.

ب - المصداقية (الموثوقية)

تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومن البديهي أن الحسابات المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المحققة، وإن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاس واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبة ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.

---

[1]- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط2، 2006، صص 146- 147.

[2]- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 192. 2 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائمالمالية -مدخل نظري تطبيقي -، ط2، 2009،ص18-19.

المصداقية حسب (FASB) هي" خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات مصداقية عندما توفر على الخصائص الفرعية التالية:[1]

أ- الحياد: حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومة ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

ب- قابلية التحقيق : أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة مستخدمة نفس أساليب القياس.

ج- التمثيل الصادق: وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

ثانيا: الخصائص الثانوية

أ- القابلية المقارنة : تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة مماثلة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة.[2]

ب- الثبات: نقول عن المعلومات المحاسبية أنها تتميز بالثبات عنها تطبيق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس يحدث من فترة لأخرى، إلا أنه يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها عندما يثبت أن الطريقة الجديدة هي الأفضل، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن طبيعة الأثر في هذا التغيير المحاسبي، ومبرر إجراءه في القوائم المالية الخاصة في الفترة التي حدث فيها التغيير . ويمكن تبيان الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبة من خلال الشكل التالي:[3]

الشكل رقم (07) : خصائص المعلومة المحاسبية

فائدة المعلومات

[1] -Financial accounting standers board, Statement of financial accounting concepts, ,N 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, 2008, P:2.

[2]- د محمد أبو نصار،جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص10.

[3] -Ahmed M.Oboidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence From Jordan international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007, P:28.

نان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد، الأرد

.31

الفرع الثاني: مستخدمو المعلومة المحاسبية

مع تنوع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوع وشكل المعلومات يختلف من مستعمل لآخر، وقد صنف جلول ساسي (DSACI) هذه الأطراف إلى ما يلي:[1]

أولا: الأطراف الخارجية

وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل فيما يلي:[2]

أ- المالكين الحاليين والمستثمرين والسماسرة : يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء لإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى.

ب- المقترضين: هي المؤسسات المالية والمصارف، حيث يستخدم هؤلاء المعلومات المحاسبية لتقييم

مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون.

ج- الموردين: تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للموردين.

د- الجهات الحكومية: وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون، حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة وحساب الدخل اليومي، وفض النزاعات وتحليل النشاط الاقتصادي.

ه - نقابات العمال: يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم

و- العملاء: يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات.

---

[1] -SACI Djalal, compatibilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne, OPU, Alger, 1991, P:72.

[2]- هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعيات، الإسكندرية،2006 ، ص31. 2 عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص- ص 85-86.

ي- الجمهور: يهتم بجمهورهم بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.

ثانيا: الأطراف الداخلية

هي كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة واستخدام المعلومات المحاسبية مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[1]

أ - الإدارة العليا: ويقصدها بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياساتالمرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤول اتجاه الهالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبة لمعرفة

نتيجة نشاط الشركة .

ب بالمستويات الإدارية : ويقصد بها المدراء في المستويات لوسطى والدنيا التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على الأعمال اتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسئولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك هي بحاجة إلى التقارير المحاسبيق بصورة دورية.[2]

ج- الموظفين: من أجل مزاولة أعمال الشركة يحتاج الموظفين إلى معلومات لمعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع نتيجة المحققة للشركة.

الفرع الثالث: مصادر المعلومة المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، حيث توفر هذه الأخيرة المعلومات التي تساعد متخذي القرارات والمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيد وكذلك القرارات المشابهة وتتمثل هذه التقارير فيما يلي:[3]

أولا: القوائم المالية: وهي من أهم أنواع التقارير المالية وهي عبارة عن "كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية والتي يتم فيها بيان الأعمال بالاستعانة بنتائج تجميع وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية "، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإن مكونات القوائم المالية تتمثل في:

أ-الميزانية العمومية: وتسمي قائمة المركز المالي وهي الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي لشركة في تاريخ معين غالبا ما يكون نهاية الشهر أو سنة والتي تظهر عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

ب- قائمة الدخل:" تقدم هذه القائمة معلومات تمكن من تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية ، وهو ما يقتضي مقابلة الإ عيادات المكتسبة خلال هذه الفترة من مصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات

ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تقدم هذه القائمة معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية على مدارالفترة المالية وبالتالي تفسير أسباب الفرق في رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة وفي نهاية الفترة وتبين هذه القائمة:

---

[1]- هادي رضا الصغار، مرجع سابق، ص ص31-32.

[2]- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2004، ص 54.

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 22-23.

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين خلال فترة . - التغيرات في الحقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة عن العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.

د- قائمة التدفقات النقدية:هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة مالية معينة، " وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار المعيار الدولي

رقم (07) "

ه- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبيين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، والإفصاحات التي تطليها معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق المحاسبة معتمدة، توضيحات فيما تخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها عن المعلومات الإيضاحية.

والشكل الموالي يوضح أنواع القوائم المالية.

الشكل رقم (08) : أنواع القوائم المالية

والشكل الموالي يوضح أنواع القوائم المالية.

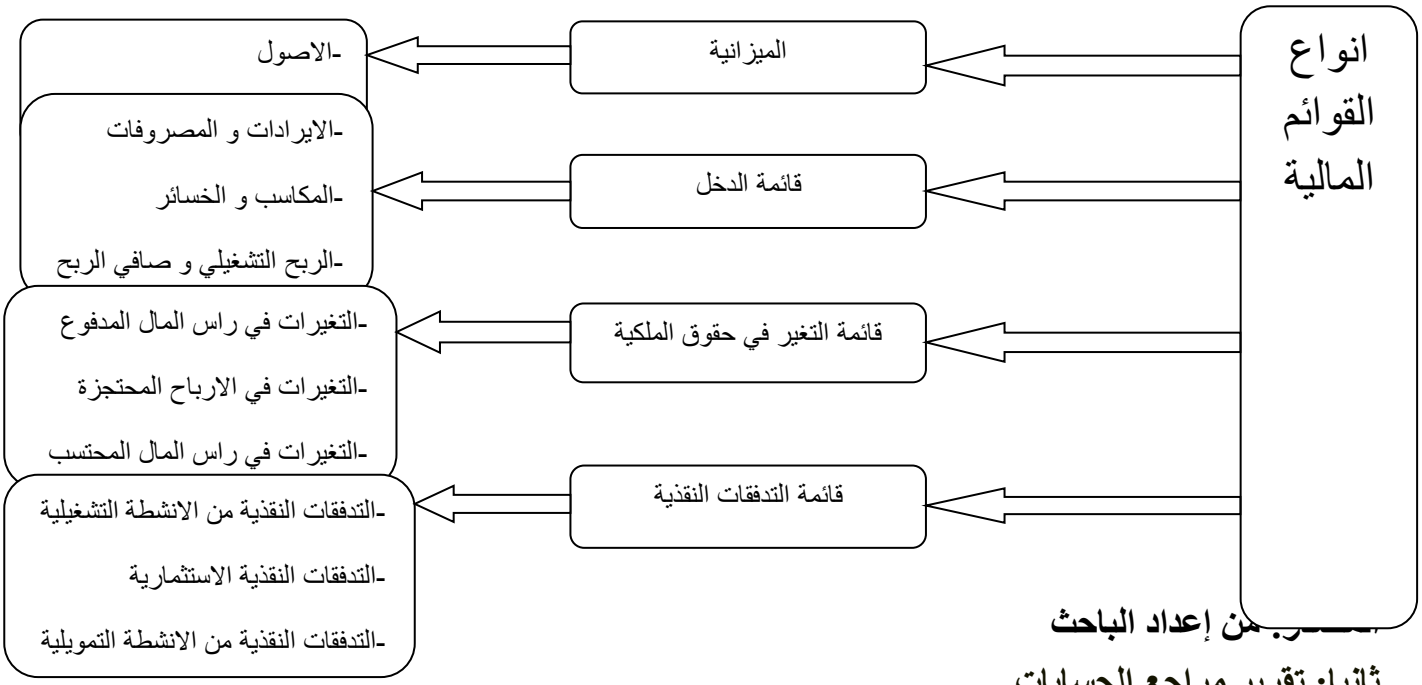

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير المالية للشركات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة ف حصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة ، كما يوضح المراجع رأيهعليها، الإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفايةبمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف المعلومات الواردة في القوائم المالية.[1]

ثالثا : تقرير مجلس الإدارة

[1]- د محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 71.

هو التقرير الذي يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي للشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها ، بالإضافة للمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، ويشمل تقرير مجلس الإدارة عادة:

- خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.
- تحليلات وتوقعات الإدارة المستقبل.

المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية

جودة المعلومات هي تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، لأن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.[1]

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية و المهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم كما تخدم المستخدمين لهذه المعلومات، ولعل من الأهمية ما دافع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة عام 1966 باسم " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أعربت فيه عن تراجع عن المجاملات السابقة " المبادئ المحاسبية " أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين إلى معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتقلل من عدم التأكيدلديهم، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز (FASB) الخطوة التالية هي تحديد مفاهيم الجودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (02) عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".[2]

وقد عرفت جودة المعلومات المحاسبية " بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة".

ونعني بالجودة في هذه المجال " المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاحلمحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات "[3]

---

[1]- مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 51. 2 المرجع نفسه. د وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك، 2007 ، ص117.

[2] -CelineMichailiesco, Qualité del'informationcomptable, Manuscrit auteur, publiedans "Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit(2009),PP 1023-1033,P :2.

[3]- عباس مهدي الشيرازي، رظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991، ص ص 195-144

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبة التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التزييف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

الفرع الثاني: معايير جودة المعلومة المحاسبة

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلوماتإلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:[1]

أ- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

ب- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، ويمكن التمييز بين عدة أشكال المنفعة:

- منفعة شكلية: أي تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لها.
- منفعة التقييم (تصحيحية) : أهميتها وقدرتها في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

ج- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وهي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة المحاسبية ل لأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

د- التنبؤ كمقياسجودة المعلومات المحاسبية

أي كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ لما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومات استخدام حقيقة عن الماضي للتنبؤ بمعلومات متوقعة في المستقبل .

ه - الكفاءة كمقياس بجودة المعلومات المحاسبية

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية

التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل شأنها شأن أي وسيلة توصيل أخرى حيث يمكن حصر أهم هاته العوامل في:[2]

أولا- العوامل البيئية (بيئة محاسبية):

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ- العوامل الاقتصادية : تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي حال المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية بالغة، إذا يتمالتركيز على توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية.[3]

---

[1]- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص ص 306-305.

[2]- حسين القاضي ، توفيق مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة عمان، الأردن ، ص15.

[3]- يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 42.

ب العوامل السياسية: : إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تلاءم المعلومات المحاسبية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، ومن هنا تقع على المنشأة مهمة توجيه وتطوير إمكانياتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه.[1]

ج- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت ....الخ ، فالتوجه نحو السرية يؤثر علىعملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبة، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

د- العوامل القانونية : إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والتشريعات والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضفاء نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها في أحد العوامل القانونية التي تأثر على الخصائص النوعية للمعلومات.[2]

ه - العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدفق بشكل عام والخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس ف هم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات على عكس البلدان التي لها المستوى التعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي لها السبق في إنشاء الاتحادات والجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها التي تأثر على جودة المعلومات المحاسبة المقدمة من خلال التقارير المالية.

ثانيا : العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية (FASB-1980) الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرارات، وكذلك تقديمها وعرضها في التقارير المالية.[3]

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنيت اللذان كان لهما الأثر الكبير على زيادة فائدة المعلومات المحاسبية كما يلي:

أ – الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات .

---

[1]- عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرة ، بغداد، 1998 ، ص 42.

[2]- د محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص28 .

[3]-أسماء سلمان، زنان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002، ص 88.

ب- زيادة كمية المعلومات الملبية للاحتياجات الخاصة بالمؤسسة والمستخدم .

ج- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم وفي الوقت المناسب.

د- إعداد بيانات أعمق المستخدمين ولعديد السنين.

ثالثا: تقرير مدقق للحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير محقق الحسابات للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة لها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة.[1]

المبحث الثاني: حوكمة الشركات كالية لتحقيق الجودة المحاسبية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة و دور الياتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسات قواعدها على الافصاح و جودة التقارير المالية.

المطلب الأول : البعد المحاسبي لحوكمة الشركات

ان لحوكمة الشركات أبعاد محاسبية، نذكر منها ما يلي: [2]

أولا:المساءلة والرقابة المحاسبية أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدورهفي توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك. كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر سنة 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة المؤسسات تأخذ اتجاهان:[3]

الأول: المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدني.

الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة، كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة الشركات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم

---

[1]- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية - مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق بنها،2005 ، صص 10-11.

[2]- رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مصر، ص ص 5-6 | 2

[3]- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2009 ، ص ص 207-208.

لصدق القوائم المالية، كما أنه يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.

ثالثا: دور المراجعة الداخلية

إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف وهي السيطرة على المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحوكمة وإجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.[1]

رابعا- دور المراجع الخارجي

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.

خامسا- دور لجان المراجعة

إن الاهتمام بحوكمةالشؤكات هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بلجان المراجعة وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسئوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسات من مراجعين داخليين وخارجيين ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد أشارت معظم الدراسات حول حوكمة الشركات إلى ضرورةوجود لجنة المراجعة داخل كل مؤسسة، حيث وجودها يمثل أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة بالشركات 1 كما تهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة ، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي.

سادسا- تحقيق الإفصاح والشفافية يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد

على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.[2]

سابعا- إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا

[1]- محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص 12.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 197.

المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك حريتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في ممارسة عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثامنا- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية

إن الحوكمة الشركات دور في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما : [1]

الأول:- الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها.

الثاني:- الأداء بما يحمله من استغلال الفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

المطلب الثاني : انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح عن جودة المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

حيث يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح بأي وسيلة.[2]

وعرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل" .[3]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

---

[1]- محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق،صص 12-14 .

[2]- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود ، ملتقى تحت عنوان : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية - المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010، ص 3.

[3]- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دارحنين ، عمان الأردن، 1996،ص371

من خلال التعارف السابقة نلاحظ أن جميعها ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة ووضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.[1]

الفرع الثاني:اهمية الافصاح

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومة المحاسبة في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.[2]

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين الدرجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادةحجم التعامل عمليات الشراء والبيع لهذه الأسهم يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات من الأرباح المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثلسعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة السوق المالي فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.[3]

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:[4]

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.

- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

الفرع الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الافصاح و جودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرط أساسياالاجتذاب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث. [5]

---

[1]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 322

[2]- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 211 .

[3]- سمير كامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008 ، ص:2.

[4]- قروانى أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الافصاح المحاسبي"،مرجعسبق ذكره، ص:12

[5]- سميركامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مرجع سبق ذكره ، ص:2.

المطلب الثالث : آليات حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومات المالية.

وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Hess&Impavido إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر وكما يأتي : [1]

أولا :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أ- دور مجلس الإدارة إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن يذكر Harianto Singh& كل من أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين واعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك. والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

الشكل رقم (09) : المكونات الأساسية لمجلس الإدارة :

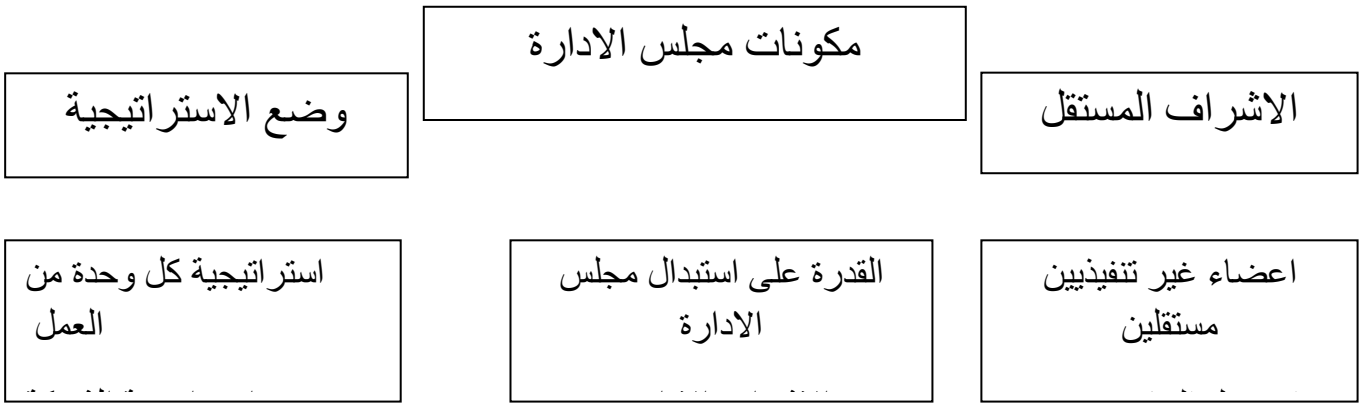

المصدر: محمد مصطفيسليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 98.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة.

ب - لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات

[1]- محمد مصطفيسليمان، المرجع نفسه، ص:97.

الأطراف الخارجية ، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع.

حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

ج - المراجعة الداخلية

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة يقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01 / 88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على أنه : يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها

ثانيا :الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

أ - المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية فإن دور المراجعة الخارجية أصبحجوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية (القضاء على مشكلالوكالة)، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (بين المسيرين و المساهمين خاصة)، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل ابراز مفهوم جودة المعلومات و خصائصها . و كذا الوقوف على مدى علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة . وكذلك الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه الحوكمة من خلال الياتها و المساهمة في تحقيق الشفافية و اضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية للمؤسسات و توفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية . حيث تلعب دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تم تصنيفها إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية

الفصل الثالث:

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تمهيد الفصل:

لقد تم في الجانب النظري التطرق إلى كل من حوكمة الشركات وما يتعلق بها من مبادئ وآليات وكذلك جميع الجوانب المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية وحاولنا التعرف كيف أن حوكمة الشركات تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ومن أجل إسقاط هذا الجانب النظري ميدانيا ارتأينا إجراء دراسة ميدانية التعرف على حيثيات الموضوع من خلال اتخاذ شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كدراسة حالة، هذه الأخيرة تعتبر أول شركة خاصة تدخل البورصة ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إذ تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وذلك من خلال إبراز واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بهذه الآليات وكذلك مدى دور كل آلية من هذه الآليات الداخلية والخارجية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية التي تمت فيها الدراسة التطبيقية، وكذلك رأس مالها ودخولها بورصة الجزائر، وبطاقة فنية حولها.

المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات هي شركة مملوكة للقطاع الخاص ذات أسهم برأسمال وطني، تأسست في 30 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم (07-95) المؤرخة في 25 جانفي 1995 والصادر عن وزارة المالية والمتعلقة بفتح سوق للتأمينات، وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة في المرسوم رقم (122-05)، باشرت الشركة نشاطها سنة 2006، بواسطة القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين، حيث تقدم الشركة خدمات ومنتجات تأمينية حسب الطلب وحاجة التأمين وهذا كما يلي: [1]

أولا:

- التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة ل:
- السيارات بما فيها المساعدة.
- الحوادث الفردية - حياة / وفاة.
- المخاطر المتعددة للسكنات.
- السفر (تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، عمرة الحج).
- الكوارث الطبيعية.
- الصحة والاحتياط.

ثانيا: التأمينات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المؤسسات المتوسطة الصناعية، المهن الحرة، الحرفيين والتجار - السيارات أسطول صغير أو كبير. - المساعدة (أسطول صغير أو كبير). - المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى). - تأمين المجموعة (إضافي صحة).
- الكوارث الطبيعية، أضرار المياه.
- نقل البضائع بحرا وبرا وجوا .

ثالثا: التأمين على الأخطار الصناعية: الشركات الكبرى - حرائق ومخاطر ملحقة. - تحطم الآلات.

- المسؤولية المدنية العامة.
- المسؤولية المدنية المهنية.
- المسؤولية المدنية المنتجات المسلمة".
- خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات.
- خسارة منتجات مخزنة في غرفة التبريد.
- سرقة منتجات وسرقة الصندوق الخزينة.
- تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة.
- أسطول سيارات (أكثر من 51 سيارة) .
- إضافي صحة لفائدة المستخدمين.
- نقل البضائع بحري، بري، جوي.
- اضطرابات واحتجاجات شعبية.

[1] -www.allianceassurances.com.dz/presentation consulté le: 06/01/2014

رابعا: التأمينات على البناء والأعمال الهندسية

- المسؤولية المدنية للمصمم مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين .
- المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مقاولون في الإنجاز).
- جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات.
- نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة.
- جميع أخطار شاحنات الورشات.
- المسؤولية المدنية للوفاة
- الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.-.

- تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات.
- خسائر الاستغلال.

المطلب الثاني الهيكل التنظيمي لشركة اليانسللتامينات الجزائرية

وتجدر الإشارة إلى أن شركة أليانس هي أول شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكان هذا سنة 2009 من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بالملتقى الذي ناقش الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية، حيث جاء تبني أليانس لتأمينات لهذا الميثاق في سياق تحضيرها الدخولها بورصة الجزائر لكسب ثقة المستثمر الجزائري، واعتبر المدير العام حسان خليفاتي أنه خيار استراتيجي لتبني محاور الميثاق الرئيسية: المساءلة، الشفافية، الإنصاف والمسؤولية ، هذا لضمان وكسب ثقةكافة المتعاملين مع الشركة، وخصوصا المساهمين وضمان المعاملة العادلة بينهم ، كما أن الشركة مستعدة الكشف عن الطريقة التي تدار بها، وكذا الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للجهات الرسمية .[1]

أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر ، ولقد عرفت شبكتها التجارية تطورا ملحوظ حتى نهاية سنة 2011، حيث تم افتتاح 193 مركز إنتاج، مهيكلة إلى 11 وكالة رئيسية و 29 وكالة مباشرة، و59 وكيل عام، و29 ملحقة، موزعة على 35 ولاية. ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

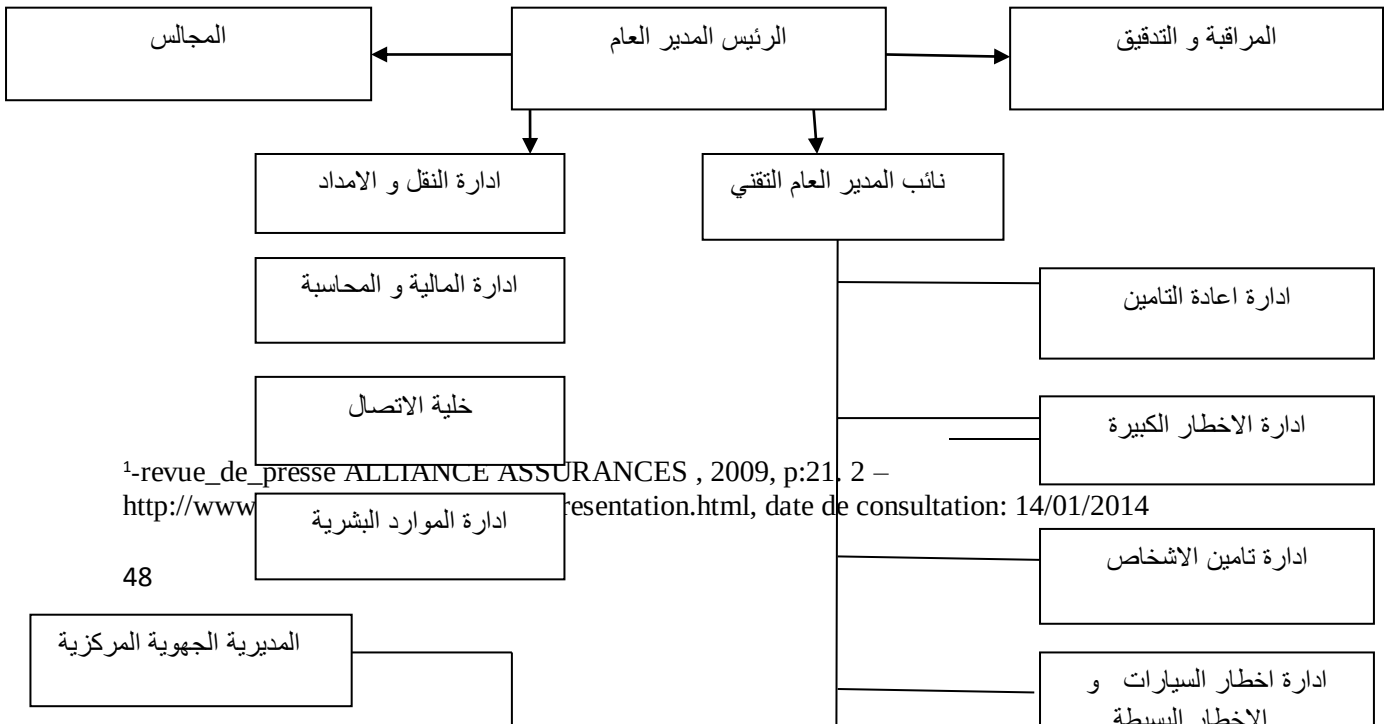

[1]-revue_de_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009, p:21. 2 – http://www.[illegible]resentation.html, date de consultation: 14/01/2014

المطلب الثالث: تطور شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الفرع الأول: رأسمال الشركة ودخولها البورصة

قدر رأسمال شركة أليانس للتأمينات فور انطلاق نشاطها ب 500 مليون دج سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى 800 مليون دج ، ويرجع سبب هذا الارتفاع في دمج الاحتياطات بقيمة 360 مليون دج ونظرا لسياسة الشركة التوسعية ، قررت الشركة في الجمعية غير العادية في جويلية 2010، برفع رأسمالها عن طريق اللإكتتاب العام أين لجأت إلى بورصة الجزائر في 03 أكتوبر 2010، بعد منحها رخصة الدخول رقم:2010 / 02 من لجنة تنظيم عمليات البورصة.[1]

وتعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة، ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها مقدار 1 . 4 مليار دينار، وقد اشترك في هذه عملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية: [2]

- القرض الشعبي الجزائري CPA، مسؤول الفريق.
- بنك التنمية المحلية BDL.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- البنك الخارجي الجزائري BEA . - البنك الوطني الجزائري BNA.

---

[1] -revue_de_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009, p:22. - Rapport annuel alliance assurance 2011.

[2]-لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010، ص28.

- صندوق الادخار والاحتياطCNEP BANQUE.
- سوسيتيجينيرال الجزائر SGA. - بي أن بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS.
تم اكتتابها كليا وتحريرها من طرف المساهمين الآتي ذكرهم:

الجدول رقم (02): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر[1]

اسماء و القاب المساهمين	عدد الاسهم	النسبة
حسان خليفاتي	2000000	% 50
رشيد خليفاتي	600000	%15
رحمون محمد	560000	%14
عيساتي محمد	400000	%10
عربات المغرب ش ..ذ.ا	200000	%5
اورحمون عبد الحكيم	160000	%4
ايترابا شركة ذات مسؤولية محدودة	60000	%1.5
ايجيترابا شركة ذات مسؤولية محدودة	20000	%0.5
المجموع	4000000	%100

1- Source : alliance assurances , notice d'information, Op cit , P:22.

دج	800000000	

وتسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر الرئيس المدير العام لشركة أليانس للتأمينات فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية، كما أكد بأن هناك أهداف إستراتيجية ستتحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية ومن بين الأهداف التي ذكرها:

- رفع رأسمال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات 2009.
- توسيع قاعدة الشركة بمساهمين جدد عن طريق الادخار العام.
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين لتوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديدة للادخار.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص

كما تسعى الشركة للوصول إلى الأهداف التالية:

- زيادة الحصة السوقية للشركة، إبتكار منتجات جديدة، توظيف مهارات جديدة وتحسين نظام الحوافز وقياس الأداء،زيادة التواصل مع المساهمين.

الفرع الثاني: رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات

حققت شركة أليانس للتأمينات تطور ملحوظ في رقم أعمالها، حيث قدرت نسبة التطور ب 7. 09 %بين سنتي 2013- 2014، والشكل الموالي يوضح رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2013-2014.

الجدول رقم (03): تطور رقم أعمال شركة أليانس 2013-2014 الصنف رقم الأعمال

الصنف|	رقم الاعمال		نسبة الزيادة
	2013	2014	
السيارات	3090942246	3339535380	% 8.04
المخاطر البسيطة	170234608	241185116	% 41.68
IARD	631752007	647863025	% 2.55
النقل	240747131	198154140	% -17.69
المجموع	4133675992	4426737661	% 7.09

المصدر: تقرير التسيير للشركة لسنة 2014. من خلال الشكل نلاحظ أن شركة أليانس للتأمينات حققت تطور مستمر في رقم أعمالها في سنتي 2014 - 2013 ، حيث حققت زيادة في رقم أعمال قدرها 09 % مقارنة بسنة 2013، حيث بلغ مبلغ التأمين على منتج السيارات 3.090.942.246دج سنة 2013، أما في سنة 2014 بلغ رقم أعمال الشركة 380535 339 3 دج، أي بنسبة زيادة قدرت ب 4 . **08 %.**

المبحث الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

بشكل عام موضوع الحوكمة في الجزائر أصبح من الموضوعات الجديرة بالاهتمام ، مثلها كباقي دول العالم، ولزيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي سعت الجزائر إلى بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال وانفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2007 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع ووضع أساس قانوني وتنظيمي فعال يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق.

وحتى تتضح الصورة أكثر لواقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس للتأمين ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى واقع الشركة في ظل حوكمة الشركات، حيث سيتم تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بشركة أليانس، ويتم توضيح الأطراف المرتبطة بالحوكمة بالشركة وكذلك آليات الحوكمة.

المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمةو الاطراف الفعالة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الفرع الاول: مبادئ الحوكمة في شركة اليانسللتامينات الجزائرية

تعتمد شركة أليانس للتأمين في تطبيقها للحوكمة على العديد من المبادئ نذكر منها:

المبدأ الأول: ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات

كي يتم وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن من الضروري توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في تكوين علاقاتهم التعاقدية الخاصة، لذلك عملت الجزائرعلى إصدار مراسيم وقوانين وتشريعات فيما يخص حقوق الملكية والنظم الضريبية والقضاء والنظم المحاسبية وغيرها ...، على أن يكون متوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن يتسم بالشفافية وقابلية التنفيذ، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، وشركة أليانس للتأمينات ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات فهي تلتزم بالعديد من التشريعات التي ألزمها بها المشرع الجزائري.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

كما ذكرنا سابقا بأن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تعمل في بيئة تشريعية وبالتالي فهي تتقيد بالقواعد التي تنظم عمل الشركات المساهمة، فنجد أنها تضمن حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك من خلال تطبيقها لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا المجال ومن بينها :

- حسب المادة 715 مقرر 42 من القانون التجاري الجزائري ففيه:

- للمساهم الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.
- للمساهم الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها، المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منهاوقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.
- للمساهم الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزءمنها.

- حسب المادة 680(معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه :

يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

- ❖ جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة و بمجلس الإدارةومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
- ❖ المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات، والأجور المدفوعة للأشخاصالمحصلين على أعلى أجر، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة عشر.

- حسب المادة 678(معدلة) من القانون التجاري الجزائري:

- ❖ يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخصعمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وغيرها ...إلخ.

- حسب المادة 715 مقرر 4 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه:

- ❖ يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، كما يتم التحقيق في الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين

تتقيد شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بالقواعد المنظمة لعمل الشركات من خلال حرصها على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين وذلك من خلال التزامها بالقوانين المتعلقة بهذا المجال والتي يمكن تلخيصها في:

- ❖ جميع الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها (المادة 715 مكرر42 منالقانون التجاري الجزائري).
- ❖ إتاحة الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض الضرر عند انتهاك حقوقهم (المادة 715مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري) بالمخالفات التشريعية أو خرق القانون الأساسي من قبلالقائمون بالإدارة.
- ❖ إتاحة الفرصة لكل مساهمي الشركة وبدون تفرقة للإطلاع على كافة المعلومات الخاصة المادة 678(معدلة) من القانون التجاري الجزائري.[1]

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

تسعى الشركة للاهتمام بأصحاب المصالح من أجل توطيد العلاقة معهم وخلق الثقة بينها وبينهم، حيث تعمل الشركة من خلال التزامها بمبادئ حوكمة الشركات للاعتراف من جهة بحقوق أصحاب المصالح والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها من جهة أخرى، وبذلك تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون من خلال تسوية حقوق المستأمنين وهذا الأمر واضح في التقارير المنشورة للشركة التي تبين أن هناك تطور ملحوظ في المبالغ المسددة للمستأمنين

حيث عرفت الشركة خلال الفترة 2013-2014 تطور ملحوظ فيما يخص تسديد المطالبات والوفاء بالالتزامات اتجاه المؤمنين، حيث ارتفع حجم المبالغ التي تم تعويضها من 215518 مليون دج سنة 2013 إلى 247262 دج سنة 2014، حيث عرف فرع التأمين على السيارات تطور خاص. وبلغت في سنة 2014 تعويضات الشركة 192168 مليون دج، هذا ما يعكس إلى حد ما المجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها وبالتالي بناء توطيد العلاقات مع العملاء، وهذا ما يبين اهتمام الشركة محل الدراسة بأصحاب المصالح.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

[1]- المزيد من الاطلاع انظر المادة 678 من القانون التجاري الجزائري، ص 181

تعمل شركة أليانس للتأمينات على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وبكل شفافية سواء للمساهمين أو حملة وثائق التأمين، وذلك بغية بناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة، وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري، يتم نشرها عبر قنوات تتمثل في:

*** الموقع الالكتروني للشركة :**

www .allianceassurances .com

*** الموقع الخاص بالمساهمين:**

www .allianceactionnaires .com

موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: www.cosob.org

* موقع بورصة الجزائر: www.sgbv.dz

تم تعيين مسؤول (responsable) عن العلاقات مع المستثمرين:

نظيم صخري الهاتف: 48 48 34 21 213+

* الإيميل:

nsakhri @ allianceassurances .com

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة في شركة أليانس أحد الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، حيث هو من يمثل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقع على عاتقه مهمة اختيار المديرين التنفيذيين الذينتوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أداء هذه الأطراف

الفرع الثاني : الاطراف التي لها علاقة بالحوكمة في الشركة

أولا: المساهمون

يعتبر المساهمون أحد الأطراف وركائز الحوكمة في شركة أليانس ، حيث تسعى الشركة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في التعامل مع مساهميها وتزويدهم بكافة المعلومات التي تمكنهم من فهمالموضوعات الاستراتيجية بالشركة، وكذا سعيها لتحقيق العدالة في معاملة مساهميها لاعتبارها أن مفتاح الاستقرار الشركة مرتبط بثقة وولاء المساهمين، كما سبق الذكر أن شركة أليانس قامت بدخول السوق المالية لرفع رأسمالها من 800 مليون دج إلى 2,2 مليار دج وتحريرها من ثمانية مساهمين كما سبق الذكر إلى الفئات المساهمة الموضحة في الجدول التالي:

الفئات المساهمة	عدد الاسهم	النسبة المئوية

الاشخاص الطبيعيون ذوي الجنسية الجزائرية	1338346	%74.17
المستثمرون من المؤسسات	181625	%10.07
الاشخاص المعنويون ذوي الجنسية الجزائرية	186002	%10.31
شركة المغرب للعربات ش ذ ا بعنوان السنة المالية	90226	%5
الوكلاء العاملون لشركة التامين اليانس ش ذ ا	3635	%0.2
العمال الاجراء لشركة التامين اليانس ش ذ ا	4653	%0.26
المجموع	1804511	%100

المصدر: لجنة تظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010، ص 30.

الجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010، ص28.

ثانيا: مجلسالإدارة:

تدار الشركة وفقا للقانون الأساسي لشركة أليانس للتأمينات من قبل مجلس إدارة مكون من ما لا يقل عن 3 أشخاص و12 شخصا كحد أقصى، بينهم من 5 إلى 10 أشخاص يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويتم تعيين أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية لمدة أقصاها ست سنوات قابلة للتجديد، كما يجب على مجلس الإدارة تعيين رئيسا لمجلس الإدارة من بين أعضائه (شخص واحد)، يعمل على تمثيل الشركة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، وهو مخول بالتعريف بالشركة نيابة عنها وممارسة سلطاتها ووظائفها المحددة بموجب القانون الاجتماعات المساهمين.

وتتمثل مهام مجلس الإدارة بشركة أليانس حسب القانون الأساسي للشركة في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- وضع إستراتيجية شاملة لسير الشركة.
- الإشراف على عمل الشركة والرقابة على الأنشطة.
- ضمان المعاملة العادلة بين المساهمين في الشركة .
- الحفاظ على مصالح الأطراف الفاعلة في الشركة.
- تأكيد مصداقية حسابات الشركة.

ويتكون مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات من 7 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام"-PDG- خليفاتي حسان "والذين تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب، تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، والجدول التالي يوضح ذلك :

الاسم و اللقب	المنصب
حسان خليفاتي	رئيس مجلس ادارة
عبد الكريم بودرع	عضو

نسيم كرجوج	عضو
عبد الكريم اورحمون	عضو
محمد عيساتي	عضو
محمد رحمون	عضو
عبد الرحمن صالحي	عضو

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على : notice d ' information ,alliance assurances , Op cit , P86

ج - الطاقم الإداري:

يتولى الطاقم الإداري في شركة أليانس بصفته المسؤول الأول عن الإدارة الفعلية للشركة برفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما أنها تسعى لتعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتتكون إدارة شركة أليانس من مجموعة من الإطاراتالإداريين الرئيسيين برئاسة السيد حسان خليفاتي والجدول التالي يوضح ذلك:|

الجدول رقم (04): الإطارات الإداريين والرئيسيين بشركة أليانس لتأمينات الجزائرية

الاسم و اللقب	المنصب
سكساف عمر	المدير العام النائب التقني
لعبيدي رابح	مدير المالية و المحاسبة
مسلوب رابح	مدير الموارد البشرية
سايح محمد	مدير التامينات على الاشخاص
سليج عبد الكريم	مدير التامينات على السيارات و الاخطار البسيطة
بوتراب رياض	مدير التامينات على النقل

بلهوشات وداد زوجة مهدي	مدير اعادة التامين

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على: notice d ' information , Op cit , ,87 alliance assurances:P

د- أصحاب المصالح:

لشركة أليانس مجموعة متعددة من أصحاب المصالح يعملون على تحقيق مصالحهم داخل الشركة وهم :

- العملاء والمقرضين.
- العمال والموظفين.
- الجهات الحكومية والدولية.

المطلب الثاني : واقع جودة المعلومات المحاسبية و ادوات الافصاح عنها

باعتبار أن شركة أليانس شركة مساهمة ومقيدة في البورصة فهي ملزمة بتكريس الشفافية والمصداقية في مختلف معاملاتها، لذا تسعى لكسب ثقة جميع مكتتبيها من خلال توفير معلوماتمرتبطة بتوفر مجموعة من الخصائص النوعية المتمثلة في: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

الفرع الاول: جودة المعلومة المحاسبية لشركة اليانس

أ- القابلية للفهم: إن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة من طرف شركة أليانس تمتاز بالوضوح والبساطة وخلوها من التعقيد بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، وهذا من خلال الملحق الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية، ويشمل الملحق ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير وأينقص يجب أن يشرح ويبرر).

- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تنفقات الخزينة، وجدول تغيراتالأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها وكلالتعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها بطبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم قيمة التعاقد، سياسةتحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

- المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورةالصادقة.

ب- الملائمة: نستطيع القول بأن المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة ملائمة إلى حد ما على اعتبار أنهاتتميز بخاصية التوقيت الملائم بمعني توفير المعلومة في وقتها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها في التأثيرعلى عملية اتخاذ القرار من خلال احترامها لمواعيد نشر قوائمها السنوية والنصف السنوية - التي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب البيع أو الحيازة للأوراق المالية لأن اتخاذ قرار في لحظة زمنية معينة يتطلب توفر المعومة المالية في نفس اللحظة- في الآجال المنصوص عليها وفق النظام المحاسبي المالي.

ج- الموثوقية: تمتلك المعلومة صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة ، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التي قامت بها الشركة، وه ذا ما يؤكده تقرير محافظ الحسابات للشركة في حيث يشهد بأن المعلومات المحاسبية لشركةأليانس مقبولة وخالية من الخطأ والتحيز وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها لتوفرها على خاصيتي الحياد والتمثيل الصادق.

د-القابلية للمقارنة: حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي حرص على أن تتوفر القوائم المالية على معلومات لسنتين متتاليتين (ن) و (ن-1) إذ يجب أن توفر الكشوفات المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة، وبالتالي نجد أن شركة أليانس للتأمينات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق لما جاء أعلاه، وهو ما نلحظه في القوائم المالية للشركة للدورة المحاسبية 2014.

وعموما يمكننا القول بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي المالي متوفرة إلى حد كبير في المعلومات المحاسبية للشركة، وهذا ما يسهم في تحسين نوعية الكشوف والتقارير المالية

الفرع الثاني : ادوات الافصاح عن المعلومات

أ-التقرير السنوي (Rapport annuel)[1]: وهو عبارة عن بطاقة تعريفية للشركة يشمل على وثائق قانونية، اقتصادية، محاسبية وتأسيسية وهو من أهم أدوات الإفصاح عن الشركة لما له من أهمية بالنسبة للمؤسسين والمستثمرين والمحللين. ويتكون التقرير السنوي لشركة أليانس "من عدة نقاط مهمة تخص معلومات عامة ومالية، فمن خلال التقرير السنوي الصادرة عن الشركة في سنة 2014 لاحظنا أنه يحتوي على المعلومات التالية:

- رسالة الرئيس
- تاريخ الشركة.
- التعريف بالشركة.
- أحداث بارزة.
- الشبكات التجارية.
- المديريات الجهوية والمديرية العامة.
- الشركة والبورصة.
- الموارد البشرية.
- أرقام مهمة للشركة.

. التقرير المالي ويحتوي على:

- جدول تغيرات الأصول لعدة سنوات سابقة. - جدول تغيرات الخصوم لعدة سنوات سابقة.
- جدول تغيرات حساب النتائج لعدة سنوات سابقة.
- الملاءة المالية والتوظيفات.
- مؤشرات مالية ونسب الأداء.

[1]- * للإطلاع على التقارير السنوية لشركة أليانس:www.allianceassurances.com

- مؤشرات البورصة.

- شهادة محافظ الحسابات.

- الالتزامات الاجتماعية والمدنية.

- توقعات السنة التالية (القادمة).

وتتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة كمايلي:

- **المساهمين** : يوفر التقرير السنوي للمساهمين المعلومات الكمية كأرباح المحققة خلال فترة أو فترات مالية مقدرة الشركة على توفير السيولة، احتساب العائد على أسهم الشركة كل هذه المعلومات تفيد المساهمين لأجل التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
- **العمال في الشركة**: تسعى هذه الفئة من خلال صدور التقرير السنوي إلى الاطلاع على المعلومات الخاصة بالموارد البشرية والتكوينات والتربصات بالإضافة إلى التعرف على طريقة سير عمل الشركة.
- **المستثمرين المرتقبين:** عن طريق التقرير السنوي يستطيع المستثمرين المرتقبين التنبؤ بمستقبل الشركة وكذلك الاطلاع على الوضعية المالية للشركة والسياسة المتبعة من قبل الشركة لتوزيع أرباحها ومقارنة أدائها بأداء الشركات الأخرى .
- **إدارة الشركة (المسيرون):** تطلع إدارة الشركة على المعلومات الواردة في التقرير السنوي لتقييم نفسها في مدى فعاليتها في تسيير شؤون الشركة وكذلك الحرص على تحسين تسييرها للشركة من خلال:

- ترشيد استخدام الموارد المتاحة لبلوغ الأهداف المرجوة.

- زيادة فعالية الرقابة.

-الإدارة الكفؤة للأصول.

- **الدائنون**: من خلال المعلومات الواردة في التقرير السنوي يستطيع الدائنون تقييم مدى مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها

ب- القوائم المالية (Etats financiers)

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط الشركة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية وشركة أليانس كغيرها من الشركات تلتزم بالقانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وبالتالي تقوم الشركة بإعداد القوائم التالية: [1]

1- الميزانية (Bilan) : تصف الميزانية عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، ويتضمن العناصر المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة

2- جدول حساب النتائج (compte de résultat): هو بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف الشركة خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية والتي قد تكون ربح أو خسارة.

[1]- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص224.

3- جدول تدفقات الخزينة (tableau de flux de tresorerie): قائمة تدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

4- الملاحق (les annexes): يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية.

ج- التقرير المرحلي: (Rapport Intérimaire)

تعد التقارير المرحلية مصدر من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل حملة الأسهم والمحللين وأصحاب المصلحة، حيث تقوم الشركة وخلافا للتقارير الماليةالسنوية بإصدار تقارير مالية مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية "، ويرجع الهدف من إصدار هاته التقارير هو التعرف على نتيجة نشاط الشركة والمركز المالي للشركة المستثمر بها بشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث التوقيت ، ويتضمن التقرير المرحلي لسنة 2014 ما يلي:[1]

- أحداث بارزة.
- معلومات مالية ومحاسبية.
- اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين.
- اليوم الإعلامي: وذلك امتثالا للحتمية القانونية الشركات المعتمدة في البورصة بتنظيم يومها الثانيالخاص بالمعلومات المالية.
- رسالة للمساهمين: يتلقى المساهمون رسالة تحتوي على أهم الأحداث البارزة والنتائج الفترية والأرقامالمفتاحية..
- حوصلة لنشاط قطاع التأمين في الجزائر.

د- الجمعيات العامة للمساهمين:

(l ' assemblées générale des actionnaires) وهي اجتماع يعقد بحضور عامة المساهمين، وتنقسم الجمعية العامة للمساهمين إلى نوعين:جمعية عامة عادية تعقد مرة على الأقل في السنة وغالبا ما تنعقد في شهر ماي أو جوان حيث يقوم مجلس الإدارة بإعلام المساهمين وتزويدهم بكافة الوثائق الهامة قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة وهذا الطرح انشغالاتهم وتلقي الإجابات عليها من طرف الإدارة المادة 676، 677 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري، وهذا ما يسهم في ترسيخ الاتصال والثقة بين المساهمينوالإدارة، وجمعية عامة غير عادية (استثنائية) وهي وحدها لها صلاحيات تعديل القانون الأساسي للشركة كتغيير رأس مال الشركة أو تغيير اسمها المادة 674(معدلة) من القانون التجاري.[2]

[1]-Rapport intérimaire 2011 , Premier semestre ,p : 02.

[2] -alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:96. - Charte d'audit, Alliance assurances, 2012, P:03.

المطلبالثالث: دور الآليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تتعدد الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات وبيئة عملها، لذا سيتم التطرق لمساهمة في تفعيل دور آليات الحوكمة على مستوى شركة أليانس وكيف تساهم هذه الآليات في وإضفاء المصداقية والشفافية وبث روح الثقة للمتعاملين وأصحاب المصالح.

الفرع الاول :دور الاليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتكون الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.

أولا: المراجعة الداخلية

انطلاقا من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها حيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور المراجعة الداخلية في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الإستراتيجيات بشكل صحيح ، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها، ونظرا لكون المراجعة الداخلية أحد آليات الحوكمة وما تحققه من شفافية ورشادة في التسيير ، أصدرت شركة أليانس للتأمينات ميثاق مراجعة للحسابات" CHARTE DE L'AUDIT" سنة 2012[1]، وهو عبارة عن مستند رسمي يعمل على تحديد المهام والمسؤوليات والسلطات الخاصة بوظيفة المراجعة، كما يهدف هذا الميثاق إلى تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة ومسؤوليتها، وتعتمد الشركة بصفة رئيسية على هذه الآلية من خلال جعل هذا القسم تحت المسؤولية المباشرة للرئيس المدير العام كوسيلة للرقابة على أداء مختلف الأطراف العاملة في الشركة، ومن بين أهم مهامها ما يلي:

- ضمان احترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية.
- تقييم نظام الرقابة المطبق في الشركة وبيان نقاط القوة والضعف.
- ضمان فعالية إجراءات المراجعة واضفاء الموثوقية علىالمعلومات المنتجة.
- حماية أصول المؤسسة من أي إختلاسات.
- تقييم مستويات الخطر المتكبد بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة.
- اقتراح مقاييس لتصحيح النقائص المكتشفة.

ثانيا: لجنة المراجعة

قامت الشركة في الربع الرابع من السنة المالية 2010 بالتشجيع على إنشاء لجنة للمراجعة مؤلفة من رئيس اللجنة ومدير المراجعة الداخلية وعضوين غير تنفيذيين يعينهم أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلىرئيس مكتب المدير العام ككاتب للجلسة، كما يستطيع حضور الاجتماع أطراف أخرى بدعوى من رئيس اللجنة على حسب المواضيع المراد دراستها، كل هذا من أجل

[1]-CHARTE DE L'AUDIT, Alliance assurances, 2012, P:06.

تعزيز دور المراجعة داخل الشركة من جهة والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر من جهة أخرى. وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:[1]

- دراسة الأخطار محل التأمين.

- دراسة هيكل الرقابة الشركة.

- الإشراف على الأعمال التقنية، الإدارية، والمحاسبية للشركة..

تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثي باستدعاء من رئيس اللجنة، ولا يقرر المجلس إلا بحضور ثلاثة أعضاء والرئيس وإن لم يستطيع أحد الأعضاء الحضور شخصيا يحق له تعيين عضو أخر من اختياره للتصويت في مكانه.

كما أن قرار اللجنة يأخذ بالأغلبية من طرف الأعضاء أو ممثليهم، وفي حالة تعادل الأصوات للرئيس الحق للفصل بصوته، وفي كل اجتماع يكتب تقرير من طرف الكاتب تحت إشراف المدير وممضي من طرف رئيس اللجنة وتطبق القرارات المتخذة بعد شهر من صدورها.

ثالثا: مجلس الإدارة

من أجل إضافة فعالية أكثر على المجلس قامت الإدارة في الربع الأول من سنة 2012 بإنشاء لجان متخصصة ومساعدة منبثقة عن مجلس الإدارة الشركة من أجل ضمان الرقابة الكاملة على مختلف شؤون الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف – وذلك بغية تجسيد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وتتمثل في:

1 - لجنة التدقيق المحاسبي: هي مسؤولة عن ضمان الامتثال للوائح والتشريعات المعمول بها وتهتم بما يلي:

- تنظيم عمل المراقبين في الشركة.

- تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

- دراسة الأخطار المؤمن ضدها.

2- لجنة الأجور والمكافئات: وتتمثل مهمتها في اتخاذ القرارات بشأن المناصب الرئيسية في الشركة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الأجور في الشركة، بما في ذلك سياسة المكافآت والحوافز.

3 - لجنة التدقيق الاستراتيجي: وهي مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة على المدى المتوسط والطويل، تجتمع هذه اللجنة فصليا، ومن صلاحيات هذه ال لجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير عمل الشركة.

كل لجنة من اللجان الثلاث تضم بالإضافة إلى الرئيس المدير العام اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وإطارات في الشركة. [2]

رابعا: الإفصاح والشفافية

إن التزام الشركة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في التسجيل والمعالجة المحاسبية، كذلك باعتبارها شركة مسعرة ببورصة الجزائر، وعليه تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية في الوقت المناسب وذلك في أجل أربعة أشهر من إقفال السنة المالية ، بغية حصول كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة من مالكي الأوراق المالية بصفتهم مستثمرين وكذا مصالح

[1] -alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:96.

[2]- العبيدي رابح، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

الضرائب لتقييم الوضعية الجبائية للشركة على المعلومات المالية في الوقت المناسب ، كما تقوم الشركة بإصدار تقارير نصف سنوية تسهم في معرفة الوضعية المالية للشركة في أجل أقل من سنة وبالتالي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد سواء في بيع أو شراء الأوراق المالية. وعموما نستطيع القول بأن الشركة تبذل جهود كبيرة لإظهار الشركة بشكل واضح و شفاف من خلال توفير عدة قنوات نشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة المستخدميها، إلا أنه يوجد قصور في مجال الإفصاح والشفافية حيث تقوم الشركة بالتكتم على بعض المعلومات المهمة بالنسبة لمستخدميها كالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها والإفصاح عن مكافات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

خامسا: إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه شركات التأمين، ومن خلال ألية إدارة المخاطر تسعى الشركة إلى مواجهة هذا الخطر لضمان سلامتها من أي خطر يعرضها للإفلاس.

لذا تحظى إدارة المخاطر في شركة أليانس بأهمية نسبية نظرا لطبيعة وتميز نشاط الشركة والمتمثل في النشاط التأميني هو مليء بالمخاطر لذا قامت الشركة بتعيين خبير لغرض أن يكون جل التأمين المقترح سواء صحيحا أو على المقاس ومكيفة ل:[1]

-أدوات العمل (الممتلكات المهنية، الآلات ، الخ).

- استمرارية المؤسسة.

- حماية مسؤوليات المؤسسة المسؤولية المهنية والمدنية).

كما تقوم الشركة في إطار سعيها للسيطرة على هذه المخاطر إلى توزيع مهام هذه الإدارة على ثلاث أقسام رئيسية، وذلك حسب رؤيتها وتصنيفها للمخاطر، وتتمثل فيما يلي:

- المخاطر الكبيرة . - المخاطر البسيطة.- مخاطر المؤسسة.

- المخاطر الكبيرة : و تتمثل في مخاطر التشريع المعمول بها في قطاع التامين و مخاطر متعلقة بسوق التامين، كما تتعلق ايضا ب مخاطر متعلقة بالتوظيفات المالية و مخاطر السيولة و ايضا الاخطار غير المتوقعة.

- المخاطر البسيطة: وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالعقود التأمينية المؤمن ضدها المتمثلة في مخاطر التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق والسرقة وغيرها، ولإدارة هذه المخاطر قامت الشركة بتنصيب أقسامعلى المديريات الجهوية للشركة تقوم بدراسة ومتابعة هذه المخاطر، كما قامت باستحداث قسم خاص في المديرية العامة للتنسيق والإشراف المباشر أقسام الأخطار البسيطة في المديريات الجهوية.

- مخاطر المؤسسة: وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة أمام جمهور المستأمنين، حيث تسعى الشركة لتطوير خدماتها التأمينية سواء على مستوى جودة المنتجات أو في التسهيلات المقدمة للمؤمن لهم، وتتمثل أيضا في مخاطر الاحتيال التي قد تتعرض لها المؤسسة من قبل رؤساء وكالات الشركة ، ولإدارة هذا النوع من المخاطر تقوم الشركة من خلال لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية بتتبع عمل الوكالات التجارية حيث تعمد أحيانا لإرسال مراقبين دون سابق إنذار للوقوف على حقيقة عمل الوكالات. ومن خلال دراستنا لآلية إدارة المخاطر لاحظنا أن الشركة تلتزم بما يمليه التشريع المعمول به في قطاع التأمين، كما أنها

[1]-Alliance Assurance , Notice d'information,P:37.

تولي اهتماما نوعيا لهذه الألية من خلال تصنيفها لمجمل المخاطر التي قد تتعرض لها وكذلك انتهاجها السياسات صارمة لمواجهة هذه الأخطار، وهذا ما يكسب المساهمين والأطراف ذات المصلحة بالشركة الثقة الكافية لضمان حقوقهم.

الفرع الثاني: دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركةأليانس

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة الشركة أليانس في المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين في الجزائر وهي المجلس الوطني للتأمينات والإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ولجنة الإشراف على التأمينات هذه الأخيرة التي تضمن وجود رقابة قانونية حكومية خارجية تخضع لها شركة أليانس، بالإضافة إلى القيام بالمراجعة الخارجية من طرف محافظي الحسابات.[1]

أولا: المجلس الوطني للتأمينات CNA:هو تابع لوزارة المالية، ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

- التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد.
- السهر على مردودية الأموال المجمعة.
- السير الحسن لمختلف شركات التأمين.
- المساهمة في توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر.
- وضع تسعيرات التأمين تطابق السوق الجزائرية.

ثانيا: الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR|

وله صفة الجمعية المهنية ، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين أما المجلس الوطني التأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم حيث نجد في الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى ، شركات التأمين، المؤمن لهم ... إلخ، ومن أهداف الإتحاد ما يلي:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين.
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين.
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.

إن هاتين المؤسستين تخضعان بصورة مطلقة لوزارة المالية الوصية الأولى على قطاع التأمينات، مما يجعل أي مبادرة منهما محل رفض أو قبول من الوزارة.

ثالثا: لجنة الاشراف على التأمينات

تأسست هذه اللجنة بموجب المادة 209 للأمر (07-95) المعدل والمكمل إدارة تابعة لوزارة المالية تتكفل بمراقبة قطاع التأمينات، وتشمل أهدافها حماية فوائد المؤمنين والمستفيدين من عقد التأمين مع السهرعلى ضبط عمليات التأمين وتحديد قدرة شركات التأمين على التسديد وترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمينات بهدف إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتتكون لجنة الإشراف على التأمينات، من المدير العام للخزينة ومدير التأمينات بوزارة المالية وقاضيين اثنين،

[1]-http://www.cna.dz/, Consulté le :19/03/2014

إضافة إلى خبير مستقل في التأمينات. ويأتي وضع هذه السلطة المكلفة بالسهر على التنظيم ساري المفعول في إطار إصلاح القطاع، لاسيما في الجانب المتعلق بإلزام الشركات بالفصل بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص أو التأمين على الحياة. [1]

رابعا: المراجعة الخارجية

ألزم المشرع الجزائري في مادته 678 من القانون التجاري المؤسسات الاقتصادية بما فيها شركات التأمين بإجراء مراجعة قانونية سنوية من قبل طرف محايد المتمثل في محافظ الحسابات. وكذلك بدورها تمارس شركة أليانس للتأمينات الرقابة الخارجية من قبل محافظ الحسابات الذي يتم تعينه من قبل الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على أكمل وجه يجب أن يتميز بالاستقلالية كما يجب عليه أن يتقيد بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، هذه الأخيرة التي يلتزم بها الخبير المحاسبي المعين من طرف شركة أليانس، وتتمثل المهام الموكلة له فيما يلي:[2]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت **في** السنةالمنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات .
- ا يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرونللمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارةومجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بينالمؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أوغير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومنطبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا علىصحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبيةوتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

❖ إن تقرير محافظ حسابات شركة أليانس الذي يصادق على سلامة مخرجات النظام المحاسبي هو الضامن المصداقية وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية الختامية للشركة ، وهذا من خلال إبداءهلرأي فني محايد حول عدالة وسلامة قوائمها المالية، كما أن المراجع يحقق الرقابة على أطراف العلاقات التعاقدية من خلال رقابة سلوك الإدارة باعتبارها وكيل عن المساهمين.

وقد جاء تقرير التدقيق العام لعملية إجراءات الرقابة والبحث والتدقيق للحسابات وإجراءات التسجيل المحاسبي أنها مقبولة عموما وخالية من الأخطاء والتحيز وتمتاز بالانضباط والموثوقية القوائم المالية .

وانطلاقا من التقرير الايجابي لمحافظ حسابات الشركة والذي لم يشير فيه إلى ملاحظات تدل على عدم الثبات في التقديرات والطرق المحاسبية، وكذلك عدم الإشارة لذلك في الملاحق للقوائم المالية للشركة، فمن هذا المنطلق فإن الشركة تتقيد بمبادئ النظام المحاسبي المالي الذي يعطي للكيان إمكانية تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وهذا بهدف تحسين نوعية الكشوفات المالية.

---

[1]- – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15 ، الصادرة في 12 مارس2006 .

[2]-Alliance Assurance , Notice d'information ,P 88.

•وفي الأخير ومن خلال تشخيص وتقييم الواقع العملي للشركة في ظل التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وسعيها للالتزام بمبادئ الحوكمة نستطيع القول أن آليات الحوكمة المطبقة داخل الشركة أسهمت في إنتاج معلومات محاسبية مقبولة تمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها وهذا لتوفرها على الحيادية والتمثيل الصادق.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التطرق إلى مبادئ وآليات حوكمة الشركات المطبقة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكذلك حاولنا التعرف على دور هذه الأخيرة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويمكننا القول أن شركة أليانس تلتزم بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة من عمال ومساهمين وأصحاب مصالح مما جعلها أول شركة خاصة تدخل بورصة الجزائر ، كما أن التزامها بمبادئ حوكمة الشركات يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة، وكذلك فإن شركة أليانس تقوم بالإفصاح عن القوائم المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والجمعية العامة العادية وتقرير محافظ الحسابات لكافة

الأطراف من خلال عدة قنوات وهذا ما يضمن المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على الشركة من خلال زيادة حصتها السوقية من سنة لأخرى.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية وأهمية اتخاذ الحيطة والحذر فيما يخص نوعية المعلومات المفصح عنها، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

لذا تناول موضوع هذا البحث دراسة وتحليل الأهم جوانب الإطار الفكري لحوكمة الشركات أساسياتها ومعاييرها، كما تم التطرق بالدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية

إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفه الخاصة. ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات فيمايلي:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

- تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة الأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة ، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي ينتج من تفعيل حوكمة الشركات وتؤدي إلى حماية المستثمرين كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

- تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه ألياتها الداخلية والخارجية من خدمات حيث تقوم:

- المراجعة الخارجية برفع درجة الثقة في المعلومات عن طريق تقرير المراجع الخارجي.

- دور لجان المراجعة المتمثل في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية والتقارير

المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وهي بذلك تساعد مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية،وكذلك العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

- تحقيق التكامل بين أليات الحوكمة الداخلية والخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى الثقةوالمصداقية في المعلومات المحاسبية. ومن خلال دراستنا التطبيقية توصلنا على ما يلي:

- أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تسعى للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقهامن أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافةالأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم.

- التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تطوير الافصاح المحاسبي، حيث تفصحالشركة عن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية والنصف السنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقيةوشفافية.

نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن حوكمة الشركات تعمل على تنظيم قواعد إدارة الشركات والعلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة والتي أثبتنا صحتها وهذا من خلال الدراسة النظرية التي توصلنا فيها إلى أن حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب جميع الأطراف المرتبطة بها وذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة

وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة لها، من خلال وضع قواعد وحوافز تهتدي بها إدارة الشركة التعظيم ربحيتها

الفرضية الثانية: والقائلة بأنه يوجد ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد التي تحدد العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية"، فمن خلال الشق النظري للدراسة بينا أنه نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات، لذا كانت الحاجة إلى أليات حوكمة الشركات لمعالجة هذه التعارضات وضمان كافة الحقوق والواجبات لكل الأطراف وبالتالي نستطيع توفير أرضية جيدة إنتاج معلومات محاسبية على درجة من الجودة والمصداقية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن شركة أليانس للتأمينات تسعى للالتزام بتطبيق جل مبادئ الحوكمة وهذا ما يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية وشفافية" فمن خلال الجانب التطبيقي يمكنا القول أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ورغم حداثة نشأتها مقارنة بشركات التأمين الأخرى تسعى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات خصوصا وأنها الشركة الأولى التي استطاعت أن ترفع رأسمالها عن طريق اللجوء إلى بورصة الجزائر وطرح أسهمها للاكتتاب العام، ونجد أن الشركة ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة من جهة كونها تتعامل مع جهة رسمية وهي البورصة التي تلزمها بالإفصاح والشفافية والشركة تتقيد بها المبدأ حيث تفصح عن معلوماتها المحاسبية والمالية من خلال عدة قنوات ، أي أن التزام الشركة بتطبيق الحوكمة هو التزام اجباري وليس نابع من إرادتها وهذا ينفي صحة هذه الفرضية.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

• نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذاما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمعثرواته وأمواله، فإنه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها .

• استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخأهداف ومتطلبات الحوكمة.

• يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهدتغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

• إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات التي تتداولأسهمها في البورصة من أجل تفعيل وتطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية .

• تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة المؤسسات مثل قانونالشركات وقانون سوق المال، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، بالشكل الذي يسهم فيتفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وحاولنا إسقاط هذا الموضوع على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية رغم حداثة تطبيقه في المؤسسات الجزائرية، وعليه تكون الإشارة إلى المواضيع التالية كمواضيع بحث في المستقبل :

- إسهامات حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية.
- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء.
- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

- طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص27. 2 محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدية، 2008-2009.
- محمد مصطفيسليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،200
- علاء بن ثابت بن جاب الله، الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في دول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد بالفترة 4 و 5 ديسمبر 2006 .
- محمد جميل حبوش، مدي إلتزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخلين , المراجعين الخارجين ومدراء شركات الساهمة العامة ، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة) ، علوم التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 .
- ساعد بن فرحات، بعض مبادئ واليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمينالتكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة25-26 أفريل 2011.
- محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- أشرف حنا مخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
- جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007.
- د عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005.

- عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي، الحوكمة المؤسسية- المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة - ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008.
- رابح بوقرة، هاجرة غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012.
- هوام جمعة، لعشوري نوال، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية " ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي، الجزائر.
- رياضزلاسي، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2012.
- براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.
- امحمدمصطفيسليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية،2008.
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث،" دور أليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الجزء الأول إطار تاريخي للمحاسبة، عمان 2002.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزة، عمان، 2003.
- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.
- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبة مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط2، 2006.

- د محمد أبو نصار،جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعيات، الإسكندرية،2006 ، ص31. 2 عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 51. 2 المرجع نفسه. د وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك، 2007.
- عباس مهدي الشيرازي، رظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991.
- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
- يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
- عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرة ، بغداد، 1998.
- د محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
- - أسماء سلمان، زنان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002.
- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية - مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق بنها،2005.
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2009.
- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود ، ملتقى تحت عنوان : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية - المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010.
- سمير كامل محمد عيسى ،"أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد رقم 45، يوليو 2008.

- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010.
- القانون التجاري الجزائري.
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15 ، الصادرة في 12 مارس2006.

1- المراجع باللغة الفرنسية :

- Alain Fient et autre, gouvernement d'entprise,deboech, paris, 2005.
- FatehDabla, le sysTeme de gouvernement d'entprisenouvelment priva Tisses An Algerie. (Etude du quelquèas), Mémoir magister en science economiques, 2006-2007.
- Robert M.Truelbood.dojectives of financial reporting statement of financial accounting concepts number one http//:-www.wku.edu/jack.hall/seacl.html-date de consultation :25-07-2013.
- Financial accounting standers board, Statement of financial accounting concepts, ,N 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, 2008.
- Ahmed M.Oboidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence From Jordan international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007.
- ACI Djalal, compatibilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne, OPU, Alger, 1991.
- CelineMichailiesco, Qualité del'informationcomptable, Manuscrit auteur, publiedans "Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit(2009).
- www.allianceassurances.com.dz/presentation consulté le: 06/01/2014
- revue_de_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009.
- ttp://www.allianceassurances.com/presentation.html, date de consultation: 14/01/2014

- evue_de_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009, p:22. - Rapport annuel alliance assurance 2011.
- Source : alliance assurances , notice d'information, Op cit.
- Rapport intérimaire 2011 , Premier semestre .
- Alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:96. - Charte d'audit, Alliance assurances, 2012.
- CHARTE DE L'AUDIT, Alliance assurances, 2012.
- alliance assurances , notice d'information, Op cit.

الملاحق

ALLIANCE ASSURANCES

ALLIANCE ASSURANCES ★ DIRECTION CONFIDENTIELLE ★
DIRECTION FINANCES & COMPTABILITE
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 13 40

COMPTES SOCIAUX ARRETES AU 30 JUIN 2015

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	168 952 725,01	50 347 764,47	118 604 960,54	5 847 293,97
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	78 943 100,00		78 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	71 693 493,97	613 626 214,89	627 332 609,05
- Autres immobilisations corporelles	A 4	533 137 271,73	298 223 850,23	234 913 421,50	208 857 969,42
- Immobilisations en cours	A 5	19 066 698,62		19 066 698,62	108 135 362,12
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					
- Autres participations et créances rattachées	A 6	108 907 760,00		108 907 760,00	104 834 188,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 627 000 000,00		1 627 000 000,00	1 208 000 000,00
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	13 167 615,39		13 167 615,39	20 414 911,86
- Impots différés actif	A 9				0,00
- Autres charges et produits différés	A 10				33 813 357,31
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 234 494 879,61**	**420 265 108,67**	**2 814 229 770,94**	**2 400 178 792,21**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée	A 11	206 464 804,41		206 464 804,41	183 848 311,51
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 059 216,67		21 059 216,67	45 670 282,95
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 415 754 320,16	229 665 067,64	2 186 099 252,52	1 849 348 504,36
- Autres débiteurs	A 14	218 291 485,26		218 291 485,26	280 932 969,62
- Impots et assimilés	A 15	262 031 771,65		262 031 771,65	207 399 112,65
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 028 000 000,00		1 028 000 000,00	1 383 884 687,16
- Trésorerie	A 17	663 074 097,77		663 074 097,77	685 171 525,72
TOTAL ACTIF COURANT		**4 814 685 695,92**	**229 665 067,64**	**4 585 020 628,28**	**4 636 250 393,97**
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 049 180 575,53**	**649 930 176,31**	**7 399 250 399,22**	**7 036 429 186,18**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Capital non appelé			
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	141 214 908,44	105 677 916,53
- Ecart de réevaluation			
- Ecart d'équivalence 1			
- Liaison		0,00	-17 930 975,76
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	227 123 839,23	216 361 951,38
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	171 755 454,01	70 317 253,02
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 745 808 381,67**	**2 580 140 325,17**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	15 613 641,39	44 030 727,15
- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Provisions réglementées	P 6	216 533 269,12	206 618 588,56
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		
- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	422 106 103,99	475 892 942,21
TOTAL II PASSIF COURANT		**654 253 014,50**	**726 542 257,92**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 264 833 275,39	2 204 088 968,32
- Acceptations			
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	405 137 784,79	200 801 837,75
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	262 252 187,53	203 894 233,94
Impots	P 12	806 720 948,66	687 235 952,92
Autres dettes	P 13	260 344 806,69	447 237 168,50
Trésorerie passif	P 14	0,00	-13 511 558,34
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 999 189 003,05**	**3 729 746 603,09**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 399 250 399,22**	**7 036 429 186,18**

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 30/06/2014

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T1		2 427 602 632,56		2 312 506 732,13
Primes emises reportées	T2		604 662 534,32		477 909 937,84
Prestations sur opérations directes	T3	1 328 476 019,88		1 407 757 618,56	
Total		1 328 476 019,88	3 032 265 166,88	1 407 757 618,56	2 790 416 669,97
I - Marge sur opérations directes			1 703 789 147,00		1 382 659 051,41
Primes acceptées	T4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		0,00	0,00	0,00	0,00
II - Marge sur opérations directes			0,00		0,00
Primes cédées	T8	311 345 066,12		368 576 958,82	
Primes cédées reportées	T9	98 778 884,11		17 621 830,19	
Prestations sur cessions	T10	217 179 913,07		243 677 238,94	
Commissions recues sur cessions	T11	0,00	86 139 764,99		98 530 887,39
Total		627 303 863,30	86 139 764,99	629 876 027,95	98 530 887,39
III - Marge sur cessions		541 164 098,31		531 345 140,57	
Primes rétrocédées	T12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		0,00	0,00	0,00	0,00
IV - Marge sur rétrocessions		0,00		0,00	
Subventions d'exploitation d'assurance	T16	0,00		0,00	
V - Marge d'assurance nette			1 162 625 048,69		851 313 910,84
Services extérieurs & autres consommations	T17	500 992 811,04		372 422 290,69	
Charges de personnel	T18	280 465 156,20		197 582 271,64	
Impots, taxes et versements assimilés	T19	53 270 083,04		54 424 640,67	
Production immobilisée	T20				
Autres produits opérationnels	T21		223 550,33		173 636,81
Autres charges opérationnelles	T22	2 127 340,63		506 749,14	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T23		170 977 993,03		580 454 984,45
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T24	234 574 070,08		601 655 592,72	
Total		1 071 429 460,99	171 201 543,36	1 226 591 544,87	580 628 621,26
VI - Resultat technique opérationnel			262 397 131,06	-205 350 987,23	
Produits financiers	T25		26 670 474,42		41 156 300,36
Charges financières	T26	930 548,20		641 065,84	
VII - Resultat financier			25 739 926,22		40 515 234,52
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			288 137 057,28	-245 866 221,75	0,00
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T27	72 034 264,32			
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T28				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			3 316 276 949,65		3 510 732 478,98
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		3 028 139 892,38	604 662 534,32	3 264 866 257,22	
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			216 102 792,96		245 866 221,76
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T29		333 810,66		526 184,22
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T30	74 652,24		150 332,52	
X - Resultat extraordinaire			259 158,42	-375 851,70	
XI - Resultat net de l'exercice			216 361 951,38		246 242 073,45
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE (METHODE INDIRECTE)
EXERCICE 2011

	NOTE	EXERCICE (N)	EXERCICE (N-1)
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES			
RESULTAT DE L'EXERCICE	1	-329 399 149,66	181 701 085,78
AJUSTEMENT POUR :			
- AMORTISSEMENTS & PROVISIONS	2	541 032 426,09	98 812 612,52
- VARIATION DES IMPOTS DIFFERES			
- VARIATION DES PROVISIONS TECHNIQUES (PRIMES & SINISTRES)	3	965 035 652,57	602 488 225,60
- VARIATION DES CREANCES SUR ASSURES ,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	4	-1 126 757 205,59	-380 146 387,29
- VARIATION DES DETTES SUR ASSURES,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	5	218 240 345,89	106 848 638,57
- PLUS OU MOINS VALUE DE CESSION,NETTES D'IMPOTS			
FLUX DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE - (A)		**268 152 069,30**	**609 704 175,18**
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENTS			
- DECAISSEMENTS SUR ACQUISITIONS D'IMMOBILISATIONS	6	-873 717 883,68	-661 101 299,77
- ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATIONS			
- INDICE DES VARIATIONS DE PERIMETRE DE CONSOLIDATION (1)			
FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENTS - (B)		**-873 717 883,68**	**-661 101 299,77**
- DIVIDENDES VERSES AUX ACTIONNAIRES+ BONUS +TANTIEMES	7	- 116 090 220,00	-41 599 611,35
- AUGMENTATION DE CAPITAL EN NUMERAIRE	8		1 200 213 514,00
- EMISSION D'EMPRUNTS	9	35 820 938,89	150 894 380,44
- REMBOURSEMENTS D'EMPRUNTS			
FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT - (C)		**-80 269 281,11**	**1 309 508 283,09**
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)		**-685 835 095,49**	**1 258 111 158,50**
TRESORERIE D'OUVERTURE	10	1 681 182 160,18	423 071 001,68
TRESORERIE DE CLOTURE	11	995 347 064,69	1 681 182 160,18
VARIATION DE TRESORERIE		**-685 835 095,49**	**1 258 111 158,50**

ALLIANCE ASSURANCES

EXERCICE 2011

ANNEXE AU TFT 2011

ANNEXE AU TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

NOTE	LIBELLES			MONTANTS
1	- RESULTAT			
	Résultat net 2011		-364 615 008,67	-329 399 149,66
	report a nouveau crediteur		35 215 859,01	
	Affectation resultat 2011		-329 399 149,66	
2	AMORTISSEMENT & PROVISIONS			541 032 426,09
	- Amortissements + provisions 2010		267 013 280,15	
	- Amortissements + provisions 2011		808 045 706,24	
		s/total	541 032 426,09	
3	VARIATIONS DES PROVISIONS TECHNIQUES (PRIMES & SINISTRES)			965 035 652,57
	- Variations provisions techniques (Brut) N - (N-1)		1 016 018 100,18	
	- Reassurance provisions techniques N - (N-1)		50 982 447,61	
		s/total	965 035 652,57	
4	VARIATIONS DES CREANCES SUR ASSURES,INTERMEDIAIRES D'ASSURANCES,CEDANTS ,CESSIONNAIRES ET AUTRES			-1 126 757 205,59
	- Creances 2010		1 675 128 624,67	
	-Créances 2011		2 801 885 830,26	
		s/total	-1 126 757 205,59	
5	VARIATIONS DES DETTES SUR ASSURES,INTERMEDIAIRES D'ASSURANCES,CEDANTS ,CESSIONNAIRES ET AUTRES			218 240 345,89
	- Dettes 2010		1 383 969 967,47	
	- Dettes 2011		1 602 210 313,36	
		s/total	218 240 345,89	
			TOTAL A	268 152 069,30
6	FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENTS			-873 717 883,68
	- Immobilisations 2010		2 101 743 714,20	
	- Immobilisations 2011		2 975 461 597,88	
		S/total	-873 717 883,68	
			TOTAL B	-873 717 883,68
7	DIVIDENDES VERSES AUX ACTIONNAIRES+ BONUS +TANTIEME			- 116 090 220,00
8	AUGMENTATION DU CAPITAL EN NUMERAIRE			
9	EMISSION D'EMPRUNTS			35 820 938,89
			TOTAL C	-80 269 281,11
	VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)			**-685 835 095,49**
10	- Tresorerie d'ouverture			1 681 182 160,18
11	- Tresorerie de cloture			995 347 064,69
	- Variation de trésorerie			**-685 835 095,49**

الملحق رقم(04)

MEGUELLATI Sofiane
Cabinet COFAC
Commissaire aux comptes.

GASMI Abdelhamid
Audit & consulting
Commissaire aux comptes.

Alger le : 25 Septembre 2014

Messieurs les actionnaires de la compagnie Spa
Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2014 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2014
Réf : - *Article 715 bis-4 du code de commerce*
- *Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.*
- *Règlement COSOB n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse.*

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse. Nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaire de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2014 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 216.361.951,38 DA, avec un total net actif et passif de 7.036.429.186,17 DA.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des ces états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs ; le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2014, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2014, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables sectoriels.

Les Commissaires Aux Comptes

S. MEGUELLATI

Commissaire aux Comptes MEGUELLATI Sofiane

GASMI
Audit & Consulting
Commissaire aux Comptes
8, rue Saïd Guendouze
Sidi M'Hamed - ALGER

SOMMAIRE

I. **DEFINITIONS** — **Page 3**
   1. La Charte d'Audit
   2. L'Audit Interne
   3. Le Contrôle Interne

II. **GOUVERNANCE** — **Pages 4**
   1. Le Comité d'Audit
   2. Le Comité de Contrôle Permanent et Périodique
   3. La Direction de l'Audit

III. **MISSIONS** — **Page 6**
   1. Le périmètre d'Audit
   2. Les missions d'Audit
   3. Les niveaux d'Audit

IV. **DEROULEMENT DU PROCESSUS D'AUDIT** — **Page 8**
   1. Planification des missions d'audit
   2. Organisation et déroulement des missions d'audit
   3. Rapports et recommandations
   4. Suivi des recommandations

V. **RELATIONS AVEC LE AUTRES DIRECTIONS** — **Page 11**

VI. **OBLIGATION D'ALERTE** — **Page 11**

VII. **L'ACCES AUX INFORMATIONS** — **Page 12**

VIII. **ANNEXE 1 : Les Normes Internationales pour la pratique professionnelles de L'Audit Interne.**[1]

[1] **Normes élaborées par l'IIA** (Institute of Internal Auditors) traduites et interprétées en langue française par **l'IFACI** (Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne).

I. DEFINITIONS

1. La Charte d'Audit[2] :

La charte d'audit interne est un document officiel qui précise la mission, les pouvoirs et les responsabilités de cette activité. La charte définie la position de l'audit interne dans l'organisation y compris la nature de la relation fonctionnelle entre le responsable de l'audit interne et le Conseil ; autorise l'accès aux documents, aux personnes et aux biens, nécessaires à la réalisation des missions ; définie le champ des activités d'audit interne. L'approbation finale de la charte d'audit interne relève de la responsabilité du Conseil.

2. L'Audit Interne :

L'Audit Interne est un dispositif permanent et indépendant ayant pour mission d'évaluer, dans le cadre d'une approche objective, rigoureuse et impartiale, l'efficacité du système de **Contrôle Interne**[3]. Il couvre l'ensemble des activités et des entités de la compagnie, de ses filiales et peut s'intéresser à tous les aspects de leur fonctionnement, sans aucune restriction.
Pour remplir cette mission, il se dote de moyens adaptés, proportionnés aux enjeux, aux plans qualitatif et quantitatif.

3. Le Contrôle Interne :

Le Contrôle Interne se définit comme l'ensemble des moyens qui permettent à la Direction Générale de s'assurer que les opérations réalisées, l'organisation et les procédures mises en place sont conformes aux dispositions légales et réglementaires, aux usages professionnels et déontologiques, aux règles internes et aux orientations définies par la Direction Générale.
Il vise notamment à déceler, mesurer et exercer un contrôle permanent et suffisant sur les risques encourus, à garantir la fiabilité, l'intégrité et la disponibilité des informations financières et de gestion, à vérifier la qualité des systèmes d'information et de communication. Il s'agit d'une fonction partagée, impliquant :

- ❑ l'existence de codes de procédure, de dispositifs de contrôle intégrés au traitement des opérations et aux actes de gestion, de Pistes d'Audit[4] appropriées,

---

[2] Définition extraite des Normes Internationales pour la pratique professionnelles de l'audit Interne, publiée en octobre 2008 et révisée en octobre 2012 .
[3] Norme 2120 de l'Institute of Infernal Auditors
[4] Les pistes d'audit doivent permettre :
- de reconstituer dans un ordre chronologique les opérations,
- de justifier toute information par une pièce d'origine à partir de laquelle il doit être possible de remonter par un cheminement ininterrompu au document de synthèse et réciproquement,
- d'expliquer l'évolution des soldes d'un arrêté à l'autre par la conservation des mouvements ayant affecté les postes comptables.

- la sensibilisation de chaque échelon des hiérarchies des directions à la nécessité de contrôler les opérations et de mettre en place des procédures adaptées à la nature et au volume des activités et prenant en compte tous les types de risques ;
- la définition par les différentes Directions de principes et de règles de gestion et le contrôle permanent de leur application ;
- la revue périodique des opérations, procédures et systèmes par des auditeurs internes indépendants, dans l'ensemble des directions de la compagnie et de ses filiales.

II. GOUVERNANCE

1. Comité d'Audit

1.1 Rôle et périmètre du Comité d'Audit

Son rôle est d'éclairer le conseil d'administration sur l'efficience du contrôle interne d'Alliance Assurances. Cette efficience peut donner au conseil d'administration l'assurance raisonnable que les objectifs de la compagnie seront atteints.

Afin de remplir sa mission, le Comité d'Audit est notamment chargé des activités suivantes :

- veiller à l'efficacité et à l'indépendance effective de l'Audit Interne ;
- arrêter le plan d'audit, proposé par le Directeur de l'audit interne pour répondre au niveau de contrôle demandé par le Président ;
- examiner, notamment sur la base des éléments communiqués par la Direction de l'audit interne, l'efficacité des systèmes de contrôle interne et de gestion des risques de la compagnie ;
- examiner la correcte mise en œuvre des recommandations ;
- donner son avis sur l'adéquation entre missions et moyens de la Direction de l'audit interne.

Le Président du Comité d'Audit rend compte de l'activité du Comité une fois par an au Conseil d'Administration.

1.2 Composition du Comité d'Audit

Le Comité d'Audit d'Alliance Assurance est Constitué du Président du Comité, du Directeur de l'Audit Interne, et de deux (2) membres à voix délibératives extérieures à la compagnie et du Chef de Cabinet du Président Directeur Général en tant que secrétaire de séance.
D'autres personnes peuvent participer aux réunions du Comité sur invitation du Président du Comité, en fonction des sujets traités.

1.3 Fonctionnement

Le Comité d'Audit se réunit une fois par trimestre sur convocation de son Président.
Le Comité d'Audit ne peut valablement délibérer que lorsque trois (3) membres sont présents. Un membre du comité empêché d'assister à une séance peut donner à un autre membre de son choix, mandat pour voter en son nom.
Les décisions du comité sont prises à la majorité simple des membres présents ou représentés. En cas de partage des voix, le Président a voix prépondérante.
Chaque réunion fait l'objet d'un compte rendu écrit préparé par la secrétaire de séance sous la supervision du Directeur d'Audit et signé par le Président du Comité.
Les décisions prises sont validées dans une période d'un mois après l'émission du compte rendu.

2. Comité De Cohérence Des Contrôles Permanents et Périodiques

Le Comité de cohérence des contrôles internes est une instance de coordination des contrôles permanents et périodiques, dont le Directeur de l'Audit est en charge de l'organisation et de l'animation.
Le Comité de cohérence des Contrôles Permanents & Périodiques a pour objet de s'assurer du bon fonctionnement du contrôle des opérations de la compagnie: bilan des audits réalisés, plan d'audit pour la période à venir, bilan de la Surveillance Permanente, améliorations de la surveillance permanente.[5]

3. La Direction de l'Audit

La fonction d'Audit est exercée par la Direction de l'Audit Interne. En charge de l'Audit, le Directeur de l'Audit Interne est placé sous l'autorité hiérarchique directe du Président Directeur Général.[6]

Le Directeur de l'Audit Interne a autorité sur le corps d'audit qui est placé sous sa responsabilité. Il participe au choix, à l'appréciation et à la fixation de la rémunération des auditeurs.

[5] Cf. Charte Comité de Cohérence des Contrôles Permanents et Périodiques.
[6] **1110 - Indépendance dans l'organisation**
Le responsable de l'audit interne doit relever d'un niveau hiérarchique suffisant au sein de l'organisation pour permettre au service d'audit interne d'exercer ses responsabilités. Le responsable de l'audit interne doit confirmer au Conseil, au moins annuellement, l'indépendance de l'audit interne au sein de l'organisation.

III. MISSIONS

1. Le périmètre d'Audit[7]

Le périmètre d'application de l'audit interne couvre de manière générale l'ensemble des domaines de la compagnie sans restriction aucune, à savoir les domaines liés aux structures, aux fonctions, aux processus et aux systèmes d'information.
Il comprend également les domaines comptables et financiers ainsi que le dispositif de Contrôle Interne.

2. Les missions d'Audit

Les principales missions de l'Audit Interne d'Alliance Assurance sont :

- ❑ de contrôler le bon fonctionnement du dispositif de contrôle permanent,
- ❑ de vérifier la conformité des opérations aux dispositions légales et réglementaires ainsi qu'aux procédures et instructions internes,
- ❑ d'évaluer le niveau de risque effectivement encouru au regard des limites fixées et d'apprécier, le cas échéant, la pertinence de celles-ci,
- ❑ de réaliser des enquêtes relatives aux différentes irrégularités observées,
- ❑ de proposer des mesures correctrices suite aux insuffisances relevées,
- ❑ de suivre la réalisation de ses propres préconisations et le cas échéant de celles émanant des autorités de tutelle et des auditeurs externes,
- ❑ de veiller à la prise en compte des exigences du contrôle interne (exigence de piste d'audit,..) avant tout développement de projets informatiques et organisationnels,[8]

Pour mener à bien ses missions[9], l'Audit doit :

- ❑ se doter de moyens humains suffisants en qualité et quantité, documenter et mettre à jour les procédures de contrôle, états de Reporting, méthodes et outils appropriés,
- ❑ identifier méthodiquement et sur une base régulière les zones de risques en tenant compte de l'évolution des métiers, activités et opérations et documenter ce processus,

---

[7] **Norme 1110 - Indépendance dans l'organisation**
Norme 111110.A1 - L'audit interne ne doit subir aucune ingérence lors de la définition de son champ d'intervention, de la réalisation du travail et de la communication des résultats.
[8] L'audit doit obligatoirement être associé à tout nouveau projet touchant l'organisation, l'informatique ou les procédures (y compris les aspects comptables).
[9] Un ordre de mission devra préalablement être rédigé et signé par le Directeur de l'Audit Interne, sauf dans le cas de missions urgentes/spéciales.

- ❑ établir sur cette base un plan d'audit annuel permettant une couverture régulière de l'ensemble du périmètre,
- ❑ mener dans le cadre du plan d'audit des contrôles de sécurité, de conformité et d'efficacité (examen et respect des procédures, régularité des opérations, efficacité du Contrôle Permanent, maîtrise des risques, sécurité des Systèmes d'Information, de la fiabilité de l'information financière et comptable. En dehors du plan d'audit, des missions ponctuelles pourront être menées à la demande de la Hiérarchie.
- ❑ décliner à partir des règles énoncées dans la présente directive les principes d'organisation et les modalités de fonctionnement du contrôle périodique,
- ❑ satisfaire à l'obligation d'alerte (cf. chapitre idoine)
- ❑ rendre compte périodiquement de son activité à la présidence et réunir, deux fois par an, un Comité d'Audit Interne.

3. Les niveaux d'Audit

L'audit interne s'exerce sur l'ensemble des directions, Agences (AGP,AGD, AGA) et filiales d'Alliance Assurances selon trois niveaux d'analyse différenciés et complémentaires :

3.1 Niveau 1 – L'Audit de Conformité/Régularité :

Il permet de s'assurer que tous les dispositifs et procédures sont définis afin de garantir une application optimale de la législation et de la réglementation en vigueur, ainsi que des règles internes de la Compagnie. Il peut vérifier si leur mise en œuvre est effective.
Il a pour finalité d'identifier les non-conformités, les points de dysfonctionnement ou d'amélioration, les risques encourus et de formuler des recommandations.

3.2 Niveau 2 – L'Audit de Performance :

Il permet de vérifier que les objectifs assignés à une fonction ou à une mission exercée par une entité de la Compagnie sont atteints ou peuvent être atteints en fonction des moyens mis en œuvre et de leur gestion. Il peut aussi apprécier l'adéquation des objectifs au regard de la stratégie arrêtée.
Il a pour finalité d'établir un constat sur les résultats par rapport aux objectifs fixés, d'évaluer les conséquences de ces résultats et d'émettre des recommandations.

3.3 Niveau 3 – L'Audit de Management

Il permet de déterminer si les orientations d'une fonction ou d'une mission sont en cohérence avec les objectifs des autres entités et si elles s'inscrivent bien dans la stratégie définie par la Compagnie.
Il a pour finalité d'identifier les éventuels points de divergence et de recommander des actions permettant le réalignement.

Chacun de ces trois niveaux d'analyse peut intervenir lors de la mise en œuvre d'un audit.

IV. DEROULEMENT DU PROCESSUS D'AUDIT

1. Planification des missions d'audit

La Direction de l'Audit Interne établit et met à jour un plan annuel en fonction de l'appréciation des risques. Ce plan intègre l'évaluation des moyens nécessaires à sa réalisation.
Le plan d'audit annuel[10] est arrêté par le Président Directeur Général sur proposition du Directeur de l'Audit Interne. Il est présenté au Comité d'Audit.

La Direction de l'Audit Interne initie des missions hors planning lorsque des circonstances particulières le nécessitent (notamment en cas de fraude). Elle veille à planifier de nouveau la mission reportée dans des délais raisonnables respectant le cycle d'audit. Compte tenu du caractère spéciale et sensible de ce types de missions, leur déroulement n'obéit pas aux étapes énumérées dans ce chapitre.

2. Organisation et déroulement des missions d'audit

Le Directeur de l'Audit interne émet pour chaque mission un ordre/lettre de mission à destination de la Présidence, de l'audité et de sa hiérarchie directe.
Le Directeur de l'Audit Interne informe le responsable de l'entité auditée de la mission prévue, de son objet et de son calendrier.
Chaque mission est découpée en plusieurs phases de durées variables selon le contexte.

2.1 Préparation :

La mission prend connaissance de toute information utile concernant l'entité auditée et procède à l'extraction et exploitation de bases de données si besoin est.
Une demande de documents peut être faite auprès de l'entité auditée préalablement aux investigations sur site.

---

[10] **Norme 2010 – Planification : Le responsable de l'audit interne doit établir un plan d'audit fondé sur les risques afin de définir des priorités cohérentes avec les objectifs de l'organisation.**
2010.A1 – Le plan d'audit interne doit s'appuyer sur une évaluation des risques documentée et réalisée au moins une fois par an. Les points de vue de la direction générale et du Conseil doivent être pris en compte dans ce processus.
2010.A2 - Le responsable de l'audit interne doit identifier et prendre en considération les attentes de la direction générale, du Conseil et des autres parties prenantes concernant les opinions et d'autres conclusions de l'audit interne.
2010.C1 -- Lorsqu'on lui propose une mission de conseil, le responsable de l'audit interne, avant de l'accepter, devrait considérer dans quelle mesure elle est susceptible de créer de la valeur ajoutée, d'améliorer le management des risques et le fonctionnement de l'organisation. Les missions de conseil qui ont été acceptées doivent être intégrées dans le Plan d'Audit.

2.2 Investigations sur site

L'objet de la mission et l'équipe sont présentés aux responsables de l'entité auditée à l'occasion d'une réunion de lancement.

Les investigations sont caractérisées par une concertation très étroite entre la mission et ses différents interlocuteurs pour construire, affiner et fiabiliser le diagnostic (points forts, points faibles et recommandations) dans le cadre d'un processus contradictoire.

Le dossier de travail constitué par la mission au cours de ses investigations est conservé dans des conditions préservant à la fois la piste d'audit et la confidentialité.

2.3 Conclusions

La phase d'investigations achevée, afin de faciliter la mise en œuvre ultérieure des recommandations, la validation du diagnostic final est recherchée. À cet effet, la mission présente ses conclusions oralement en présence du responsable de l'entité auditée.

3. Rapports et recommandations

3.1 Rapport d'audit

La mission élabore un rapport de synthèse à destination du responsable de l'unité auditée. Ce rapport écrit est composé des éléments suivants :

- ❑ Synthèse
- ❑ Objet de la mission
- ❑ Présentations de l'entité auditée
- ❑ Relevé détaillé des constats
- ❑ Principales recommandations
- ❑ annexes constituant les références ou les illustrations des principaux constats (points forts et points faibles).

Le rapport est envoyé sous forme de pré-rapport avec un délai de réponse qui sera entendu avec l'audité mais ne pourra dépasser 15 jours ouvrés.

Le rapport définitif intègre la réponse des audités et le cas échéant les contre-réponses de l'audit interne.

3.2 Validation des recommandations

Les recommandations sont hiérarchisées, au regard de l'impact du risque identifié sur l'entité auditée. Cet impact s'apprécie notamment en termes de :

- ❑ perte financière ou perte d'opportunité ;
- ❑ inefficience des moyens et du système de pilotage ;
- ❑ risque d'image ou de litige ;

Les recommandations sont hiérarchisées selon trois niveaux : importance Haute, Moyenne ou faible.
Elles sont discutées et validées avec les audités. En cas de désaccord, la Direction de l'Audit Interne peut maintenir une recommandation et demander une procédure d'arbitrage. Dans le cadre de cette procédure d'arbitrage, les recommandations refusées par le responsable de l'entité auditée sont communiquées au Président Directeur Général et pour information au Comité d'audit.
Le tableau de réponse aux recommandations, normé, fait partie intégrante du rapport définitif.

3.3 Reporting vers la Gouvernance

Les rapports de mission sont transmis, outre aux responsables de l'entité auditée, ainsi que leur hiérarchie directe (DGA), au Président Directeur Général de la Compagnie.
Ceux-ci sont également destinataires des états de Reporting sur la mise en œuvre des recommandations de la Direction de l'Audit Interne afin de suivre l'absence éventuelle d'exécution des mesures correctrices décidées.

4. Suivi des recommandations

Les Directions Centrales ou Régionales ainsi que les agences (AGP, AGD et AGA) sont responsables de la mise en œuvre des recommandations. Elles s'assurent de la mise en place de plans d'actions adaptés et informent de leur taux d'avancement au moins trimestriellement la Direction de l'Audit Interne. Elles tiennent à sa disposition les éléments justificatifs des informations transmises ou les lui adressent systématiquement si la recommandation est de priorité « majeure ». Par ailleurs, chaque mission d'audit comprend un suivi de la mise en œuvre effective des recommandations précédemment émises[11].

La Direction de l'Audit Interne est responsable du suivi des réponses, qui peut donner lieu à :

- la prorogation de l'échéance initialement fixée ;
- la clôture de la recommandation ;
- une relance de l'audité ;
- une alerte de l'exécutif.

Un reporting sur le suivi de la mise en œuvre des recommandations est adressé à la Présidence et au Comité d'Audit.

Dans le cadre de l'obligation d'alerte, le Directeur de l'Audit Interne peut saisir la Présidence de la compagnie en cas de non mise en place des actions correctrices.

[11] Voir note de suivi des recommandations de l'Audit – Modalités pratiques.

V. RELATIONS AVEC LES AUDITES

La Direction de l'Audit Interne est destinataire de tous les tableaux de bord de la compagnie (dirigeants, financiers, risques de toute nature, développement, RH...).

Elle est régulièrement informée :

- ❑ de toutes les décisions de politique générale modifiant l'organisation ou les procédures ;
- ❑ des projets concernant la mise en place ou la modification de systèmes ;
- ❑ des principaux résultats des contrôles permanents, de l'exécution des mesures correctrices décidées et immédiatement de tout incident significatif, dysfonctionnement majeur ou fraude relevée.

Elle est destinataire :

- ❑ des comptes rendus du Comité de Direction, auquel elle peut être invitée si elle n'en est pas membre ;
- ❑ des dossiers préparatoires et des procès-verbaux des comités relatifs aux risques de toute nature ou à leur gestion lorsqu'elle choisit de ne pas y participer, concernant aussi bien la compagnie que ses filiales ou les entités qu'elle contrôle.

VI. OBLIGATION D'ALERTE

Tout auditeur est soumis à une obligation d'alerte dès qu'il a connaissance d'un risque ou d'un incident grave. Les auditeurs sont soumis à l'obligation d'alerte à l'égard du Directeur de l'Audit Interne.
L'alerte doit être transmise dans un premier temps au Directeur de l'Audit Interne puis à la Direction Générale.

Les évènements ou problèmes relevant de l'obligation d'alerte sont ceux susceptibles en particulier :

- ❑ D'avoir un impact significatif sur :
  - le résultat de la compagnie ,
  - et/ou le niveau des risques (de contrepartie, opérationnels ...),
- ❑ D'affecter gravement le bon fonctionnement de la compagnie : départ d'agent(s) clef(s), survenance d'un incident opérationnel, défaillance des contrôles ...

V. RELATIONS AVEC LES AUDITES

La Direction de l'Audit Interne est destinataire de tous les tableaux de bord de la compagnie (dirigeants, financiers, risques de toute nature, développement, RH...).

Elle est régulièrement informée :

- ❑ de toutes les décisions de politique générale modifiant l'organisation ou les procédures ;
- ❑ des projets concernant la mise en place ou la modification de systèmes ;
- ❑ des principaux résultats des contrôles permanents, de l'exécution des mesures correctrices décidées et immédiatement de tout incident significatif, dysfonctionnement majeur ou fraude relevée.

Elle est destinataire :

- ❑ des comptes rendus du Comité de Direction, auquel elle peut être invitée si elle n'en est pas membre ;
- ❑ des dossiers préparatoires et des procès-verbaux des comités relatifs aux risques de toute nature ou à leur gestion lorsqu'elle choisit de ne pas y participer, concernant aussi bien la compagnie que ses filiales ou les entités qu'elle contrôle.

VI. OBLIGATION D'ALERTE

Tout auditeur est soumis à une obligation d'alerte dès qu'il a connaissance d'un risque ou d'un incident grave. Les auditeurs sont soumis à l'obligation d'alerte à l'égard du Directeur de l'Audit Interne.
L'alerte doit être transmise dans un premier temps au Directeur de l'Audit Interne puis à la Direction Générale.

Les évènements ou problèmes relevant de l'obligation d'alerte sont ceux susceptibles en particulier :

- ❑ D'avoir un impact significatif sur :
  - le résultat de la compagnie ,
  - et/ou le niveau des risques (de contrepartie, opérationnels ...),
- ❑ D'affecter gravement le bon fonctionnement de la compagnie : départ d'agent(s) clef(s), survenance d'un incident opérationnel, défaillance des contrôles ...

- De nuire à l'image d'Alliance Assurances (détournements, fraudes, infractions à la réglementation, pratiques commerciales douteuses...).

Par ailleurs, toute entrave à la conduite des missions d'audit, en particulier tout refus de communiquer des informations jugées utiles à ces missions, relève de l'obligation d'alerte. La Direction Générale doit être saisie de toute entrave ou tout refus réitéré.

VII. L'ACCES AUX INFORMATIONS

Les responsables de tout niveau doivent prendre toutes mesures pour faciliter les missions d'audit. Ils doivent notamment, sur la demande des auditeurs, leur permettre l'accès et la vérification de leurs caisses, tenir à leur disposition toutes les valeurs dont ils sont comptables, leur communiquer leurs livres, leur correspondance et, d'une façon générale, tous les documents qui concernent leur gestion. La confidentialité des données ou le secret professionnel ne peuvent être opposés aux auditeurs. Par ailleurs, ces derniers doivent également être en mesure de s'entretenir directement avec l'ensemble des membres du personnel des entités.
Entre les différents niveaux de l'Audit Interne, la communication doit être des plus fluides et tout événement grave doit être rapidement porté à la connaissance de l'échelon supérieur.
La Direction Générale de la Compagnie est saisie, dans le cadre de l'obligation d'alerte, de tout obstacle persistant que les auditeurs rencontreraient dans l'accomplissement de leur mission.

Hassen KHELIFATI
Président Directeur Général

SPA Alliance Assurances
DIRECTION GENERALE
CABINET
Centre Commercial El-Qods

Hassen KHELIFATI
Président Directeur Général

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 13 Février 2014	Résolution N°1 : Approbation du rapport d'activité de la compagnie et ses résultats d'exploitation, tels que présentés par le président et réalisés durant l'exercice 2013.	*Fait*
	Résolution N°2 : Les membre du C.A mandent le Président à l'effet de continuer à œuvrer pour préserver les intérêt et l'image de la compagnie face aux attaques médiatiques d'un ex client de la Compagnie et d'une certaine chaine de télévision.	*Fait*
	Résolution N°3:Formalisation du recrutement de M. Alain MARTEL au poste de DGAT en remplacement de M. Yves EVENOT.	*Fait*
	Résolution N°4 : Mise en paiement de l'indemnité de logement due au Président Directeur Général.	*Fait*
	Résolution N°5 : Décision de création d'une filiale de la compagnie au statut d'intermédiaire en opérations de bourse (IOB).	*En cours*

ALLIANCE ASSURANCES

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 03 Avril 2014	Résolution N°1 : Le CA donne tous pouvoirs au président afin de mener à bien les négociations avec un ex client de la Compagnie, en situation de conflit.	*Fait*
	Résolution N°2 : Constatant la nette progression du résultat dégagé pour l'exercice 2013 par rapport à l'exercice précédent, le Conseil d'Administration mandent le président à l'effet de continuer à œuvrer pour que la compagnie occupe une place importante sur le marché des assurances et d'agir pour le mieux afin d'absorber la charge liée à l'opération de distribution d'actions gratuites en 2012.	*Fait*
	Résolution N°3 : Poursuivre l'opération d'assainissement des impayés.	*Fait*
	Résolution N°4 : Décision d'acquisition d'un terrain (ex siège de la Ryan Bank) pour y bâtir le nouveau siège de la Compagnie et de ses filiales.	*Annulé*
	Résolution N°5 : Demander réparation à la COSOB suite au préjudice subi pour la perte enregistrée en terme de capitalisation boursière. Poursuivre les démarches pour la création d'un IOB.	*Fait*
	Résolution N°5 : Accord du CA pour l'augmentation du capital Social de la filiale ATA, qui passera de 50MDZD à 80MDZD.	*Fait*

ALLIANCE ASSURANCES

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 30 Avril 2014	Résolution N°1 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	*Fait*
	Résolution N°2 : Le CA arrêtent les comptes sociaux à présenter à l'Assemblée Générale Ordinaire.	*Fait*
	Résolution N°3: Convocation des Actionnaires en Assemblée Générale le 19/06/2014	*Fait*
	Résolution N°4: Concrétisation du projet de création d'un IOB, poursuivre les effort de développement de la Compagnie et Approbation de la proposition de ventilation d'une création recouvrée.	*En cours*
	Résolution N°5 : Approbation des Conventions réglementées et prise de participation au capital social du BUA. Reste à soumettre la résolution à l'AGO.	*En cours*

48

ALLIANCE ASSURANCES

Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 15 Mai 2014	Résolution N°1 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	*Fait*
	Résolution N°2 : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement le Projet de résolutions à soumettre au vote des actionnaires lors de l'Assemblée Générale Ordinaire.	*Fait*
	Résolution N°3 : Réactivation des comités de gouvernance, mise en œuvre des résolutions des CA, organisation d'un séminaire de vulgarisation du domaine des assurances, présentation des travaux des DGA lors des CA et mise en œuvre d'au moins 06 Réunions du CA par exercice.	*En cours*
Le 28 septembre 2014	Résolution N°1 : Le CA adopte le rapport d'activité de la compagnie ainsi que les résultats d'exploitation au titre du 1er semestre de l'exercice 2014.	*Fait*
	Résolution N°2 : Le CA prend acte des résultats du 1er semestre 2014 et arrête les compte sociaux tels que présentés.	*Fait*
Le 08 Octobre 2014	Résolution N°1 : Le CA décide la mise en conformité des statuts de la Compagnie, pour rendre la cession des actions libres, suite à l'omission survenue lors de la modification opérée le 30/12/2010.(à soumettre à l'approbation de l'AGO)	*En cours*

49

ALLIANCE ASSURANCES

ملخـــــص

ملخص

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية الحالية التي أدت إلى حدوث أزمة ثقة في المعلومة المحاسبية، ومن هنا أصبحت الحوكمة حقلا خصبا للبحث والدراسة ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية للإفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد في القضاء على التعارض

وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إحكام الرقابةعلى إدارة الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وتوفير الشفافية و إعادة الثقة في المعلومة المحاسبية وذلك باستخدام آليات الحوكمة الداخلية والخارجية أهمها المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية. |

وتأتي الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات داخل الشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وايجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية .

الكلمات المفتاحية:حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، الآليات الخارجية الحوكمة الشركات.

Résumé

La gouvernance d'entreprise a pris un grand intérêt dans e la plus part des institutions et des organisations régionales et internationales, et en particulier après la crise financière actuelle, qui a conduit à une crise de confiance dans l'information comptable.

Et d'après cela la gouvernance est devenue un champ fertile pour la recherche et l'étude, ou il avait un besoin urgent de faire des recherches liant la relation entre la gouvernance d'entreprise et de l'information comptable pour bénéficier de ces multi-positifs tels que : la contribution dans l'élimination des conflits et de

parvenir à un équilibre entre les intérêts de toutes les parties pertinentes aves les institutions.

En plus elle est capable de renforcer le contrôle sur la gouvernance d'entreprise afin de les empêcher d'abuser leur autorité et assurer la transparence et restaurer la confiance dans les informations comptables en utilisant les plus importants mécanismes de gouvernance interne et externe comme l'audit interne, le comité d'audit, conseil d'administration et de l'audit externe.

Et pour cela que notre étude appliquée viennent pour tester la relation entre la présence de ces mécanismes de gouvernance d'entreprise au sein de l'entreprise et le niveau de qualité de l'information comptable, et cette étude est parvenu à une corrélation étroite et positive entre les mécanismes de gouvernance d'entreprise appliqués au sein de l'entreprise et le niveau de qualité dans l'information comptable. Mots clés: gouvernance d'entreprise, la qualité de l'information comptable système de comptabilité financière, les mécanismes internes de gouvernance d'entreprise et des mécanismes externes de gouvernance d'entreprise.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**المعايير الأساسية للحكم الراشد في الشركة، والمحددة في ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر.**	**25**
02	**الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر**	**55**

03	تطور رقم أعمال شركة أليانس 2013-2014 الصنف رقم الأعمال	56
04	الإطارات الإداريين والرئيسيين بشركة أليانس لتأمينات الجزائرية	62

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	حوكمة الشركات:	14
02	مرتكزات حوكمة الشركات	15
03	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	17
04	أهداف حوكمة الشركات	21
05	الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر	26
06	الأطراف الفاعلة داخل الشركة وعلاقاتهم المتبادلة وفق ميثاق الحكم الراشد للشركة في الجزائر	27
07	خصائص المعلومة المحاسبية	35
08	أنواع القوائم المالية	37
09	المكونات الأساسية لمجلس الإدارة	46

10	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	53